تعميم القاعدة النحوية:

(حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب)

في كتابي: "شرح الكافية" و"شرح الشافية" للرضي أنموذجاً

دراسة نظرية تطبيقية

إعداد

محمد عمار درين

قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **ملخص البحث:**

سلك علماء اللغة منهجاً علمياً يقوم على استقراء أكبر قدر من جزئيات الاستعمال اللغوي، ثم تصنيفها، ومن ثَمّ استنباط القواعد والقوانين الواصفة لهذا المسموع. وغاية هذا المنهج العلمي الوصول إلى صياغة قواعد ناظمة للمنقول عن العرب، وهي ضوابط وكليات عامة تضبط مجاري الاستعمال اللغوي، ومن شرطها التعميم حتى تمكّن من إلحاق ما غاب من أوجه الاستعمال بالشاهد من الأمثلة المسموعة المنقولة عن العرب. وهذا البحث مخصص لدراسة ظاهرة تعميم القاعدة في الدرس النحوي عند العرب؛ وذلك لما لها من أهمية وأثر في هذا الدرس تنظيراً وقواعد؛ إذ هي ركن أساس في صياغة النظرية العلمية للنحو العربي. وقد سعيتُ فيه لجمع ما وجدته مبثوثاً من إشارات مصرِّحة حيناً ومُلمِّحة حيناً آخر إلى هذه الظاهرة فيما تيسر لي الاطلاع عليه من كتب النحويين. كما سعيت لتدعيم الجانب النظري لهذه الظاهرة بما وقفت عليه من أمثلة تطبيقية مترجمة لعناية النحويين بها، مركزاً على مؤلَّفين مهمّين من المؤلفات النحوية لنحويّ مبرّز، وهما: «شرح الكافية» و«شرح الشافية» لرضي الدين الأستراباذي.

ويسعى هذا البحث لدراسة ظاهرة تعميم القاعدة في الدرس النحوي عند العرب في جانبها النظري ثم بالتدليل عليها تطبيقياً وذلك بعرض عدد من المسائل عُممت فيها القواعد لا على الاستعمالات اللغوية المتشابهة في علتها تشابهاً ظاهراً فحسب، بل على استعمالاتٍ لا يبدو بينها تشابه ظاهر في علة جامعة، وهو ما عرض له النحويون فيما سُمي بطرد القاعدة، وذلك بحمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب، مما يدلل على رسوخ ظاهرة التعميم في نظرية النحو العربي.

الكلمات المفتاحية: تعميم القاعدة - حمل الموجب - الدرس النحوي - الرضي الأستراباذي..

*****

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وبعد:

فإن المطلع على المدونات النحوية على مر العصور واقف لا محالة على ذلك الجهد الكبير الذي بذله علماء اللغة لاستقراء المسموع من كلام العرب نثره وشعره، وتصنيفه وتحليله، ثم استنباط القواعد الضابطة للاستعمالات اللغوية في الأصوات والمفردات والتراكيب. ولتحقيق ذلك سلك هؤلاء العلماء منهجاً علمياً لا يكاد يختلف عن المنهج الذي اعتمده أصحاب العلوم التجريبية والإنسانية، مع مراعاة ما يختص به الموضوع المدروس ﴿ اللغة ﴾ من خصائص تميزه عن غيره من موضوعات العلوم الأخرى. فقد قام المنهج العلمي الذي سلكه علماء اللغة على استقراء أكبر قدر من جزئيات الاستعمال اللغوي في أصواته وصيَغه وتراكيبه، ثم تصنيفها، واستنباط القواعد والقوانين الواصفة لهذا المسموع. وهذا الاستقراء، وإن كان ناقصاً؛ إذ إنه لا يمكنه الإحاطة بكل جزئيات الاستعمال اللغوي مهما بُذل فيه من الجهود، فإنه يعدّ منهجاً علمياً موثوقاً لوصف الظاهرة اللغوية عند العرب؛ فمن المتعارف عليه بين أهل الاختصاص «أن العلم المضبوط حين يستعصي عليه الاستقراء التام لما لا يدخل تحت الحصر، لا يقف عاجزاً أمام هذا الاستعصاء، إنما يعمد إلى الاستقراء الناقص، ثم يجبر صفة النقصان فيه بالاعتماد على مبدأ الحتمية، الذي يرتضي أن ما صدق من حكم على المفردات المحدودة التي خضعت للاستقراء صادق «حتماً» على ما لم يخضع من المفردات للاستقراء في نطاق الموضوع المدروس. وهكذا تمنح الحتمية للعلم صفة الشمول، إذ تجعل ما غاب من المفردات بمثابة ما حضر، وتُسحَب النتائج العلمية التي يصل إليها الباحث على الحاضر والغائب على حد سواء»[1].

ويوصف هذا النوع من الاستقراء بأنه الاستقراء القائم على التعميم، يعتمد أساليب وطرقاً عقلية وعملية تمكّن الباحث من الانتقال من عدد محدد من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات

(١) تمام حسان: الأصول ١٧.

الخاصة الأخرى، التي تشترك مع الأولى في خواصها وصفاتها النوعية(١). وهو منهج في البحث يُستخدم في العلوم التجريبية والإنسانية على حدّ سواء، بل إنه الوسيلة الفطرية المعتمدة للوصول إلى الأحكام السريعة فيما يقابله الإنسان من شؤون حياته، أساسه الحكم على الكلي لوجوده في أكثر جزئياته(٢).

فهذا المنهج العلمي غايته الوصول إلى صياغة قواعد ناظمة لهذا المسموع المنقول عن العرب، وهي ضوابط وكليات عامة تضبط مجاري الاستعمال اللغوي، ومن شرطها التعميم حتى تمكّن من إلحاق ما غاب من أوجه الاستعمال بالشاهد من الأمثلة المسموعة المنقولة عن العرب، المماثلة له في خصائصه، وهذا شرط أساس في قيام العلوم في شتى التخصصات، و«العقل يسعى أبداً إلى حمل الأمثال والأشباه والنظائر بعضها على بعض؛ لاستنباط القوانين والأصول والكليات منها لتنظيم معارفه باختزال كثرة الأفراد المتماثلة والأعيان المتجانسة في أصول قليلة في وحدة تحقق له الاقتصاد الذاكري، كما يتحقق له الاتساق والانسجام في إدراكه للظواهر التي يدرسها، ولولا نزوع العقل إلى التعميم والشمول، لما قامت العلوم على الإطلاق»(٣).

وهذا البحث مخصص لدراسة ظاهرة تعميم القاعدة في الدرس النحوي عند العرب؛ وذلك لما لها من أهمية وأثر في هذا الدرس تنظيراً وقواعد؛ إذ هي ركن أساس في صياغة النظرية العلمية للنحو العربي. وقد سعيتُ فيه لجمع ما وجدته مبثوثاً من إشارات مصرِّحة حيناً ومُلمِّحة حيناً آخر إلى هذه الظاهرة فيما تيسر لي الاطلاع عليه من كتب النحويين. كما سعيت لتدعيم الجانب النظري لهذه الظاهرة بما وقفت عليه من أمثلة تطبيقية مترجمة لعناية النحويين بها، مركزاً على مؤلَّفين مهمّين من المؤلفات النحوية لنحويّ مبرّز، وهما: «شرح الكافية» و«شرح الشافية» لرضي الدين الأستراباذي.

ومما يدلّل على عناية النحويين بتعميم القواعد الناظمة لما استقروه من كلام العرب المسموع، بناؤهم لقواعد لا تُعنى بالاستعمالات اللغوية المتشابهة تشابهاً ظاهراً فحسب، بل

(١) ينظر: محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث ٦٢.

(٢) ينظر: محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة ١٨٦.

(٣) بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ١٠٧-١٠٨.

تشمل - أيضا - تعميم قواعد ناظمة لاستعمالات لا يبدو تشابه ظاهر بينها في علة جامعة، وهو ما يشير إليه النحويون في عبارتهم المشهورة: حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب، أي ما عَري من علة ظاهرة على ما فيه تلك العلة؛ لوجه من وجوه الحَمْل؛ لأن الاستعمال كما يقول ابن جني: «يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلة ما أوجبوه في الآخر، وإن عري في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه»[1]؛ لذلك خصّصت المبحث الثاني لإيراد مسائل وأمثلة عديدة طُردت فيها القاعدة النحوية لتشمل استعمالات لغوية ليس بينها تشابه ظاهر، كما هو الشأن مع القواعد والكليات التي تضبط الحالات المشهورة لاستعمالات لغوية تتشابه فيما بينها تشابهاً ظاهراً؛ مثل: رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وكيفية صياغة المشتقات من الأفعال المجردة أو المزيدة وغيرها من القواعد الكثيرة التي انتظمت أمثلة ومرويات لغوية تشابهت في علتها الظاهرة، وقد يكون الطرد أحيانا تعليلاً لاستعمال لغوي قد لا يظهر تشابه بين جزئياته فيُحمَل بعضها على بعض اعتماداً على قاعدة الطّرد.

ومما حفّزني لدراسة هذا الموضوع كذلك أنني لم أجد في حدود ما اطلعت عليه بحثاً خُصص لتناول ظاهرة تعميم القاعدة في الدرس النحويّ بشكل مستقل، وإن لم تخل بعض المؤلفات والأعمال من إشارات مهمة لذلك، خصوصاً ما عرضت له في الجانب التطبيقي في المبحث الثاني من هذا البحث، وهو ما له صلة بقاعدة: حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب، حيث خصه بعض الباحثين ببحث مستقل، اجتهدت في الإفادة منه ومن غيره من البحوث والمؤلفات التي بينها وبين هذا البحث شيء من التقاطع؛ ومن أبرز هذه المؤلفات: كتاب «الأصول» لتمام حسان، وكتاب «الرواية والاستشهاد في اللغة» لمحمد عيد، وكتاب «التفكير العلمي في النحو العربي» لحسن الملخ، وكتاب «مبادئ في أصول النحو» لبن لعلام مخلوف، أما البحوث التي خصصها أصحابها لدراسة قاعدة طرد القاعدة، فأهمها:

- بحث بعنوان: طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية، للدكتور محمد بن حمّاد القرشي، نُشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد (١٥)، العدد (٢٥)، شوال ١٤٢٣هـ/ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٢م.

- بحث بعنوان: طرد الباب بحمل ما لا علة فيه على ما فيه علة، للأستاذ الدكتور حمدي محمود

(١) ابن جني: الخصائص ١/ ١١٤.

جبالي، نُشر بمجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد (١٨)، العدد (١)، ٢٠١٥م.

والبحثان يتناولان بالدراسة المسائل التي تُخرّج على قاعدة طرد الباب بحمل ما لا موجب فيه على ما فيه موجب في الدرس النحوي عموماً، في حين عُنِي هذا البحث بدراسة ظاهرة تعميم القاعدة النحوية، بوصفها ركناً من أركان النظرية العلمية للنحو العربي في جانبها النظري، واتخذ من المسائل التي تخرج على القاعدة السابقة دعامة لتأكيد عناية النحويين بهذه الظاهرة في بنائهم لقواعد الاستعمال اللغوي، وحرصاً على التميّز عما عرض له الباحثان خصّصت البحث في جانبه التطبيقي بأحد النحويين المحققين، وهو رضي الدين الأستراباذي في كتابيه المشهورين بين المعنيين بالدرس النحوي.

وقد اتبعت في هذا البحث منهجاً استقرائيّاً وصفيّاً تحليليّاً، سعيت من خلاله لعرض ظاهرة تعميم القاعدة النحوية نظريّاً، ثم تطبيقيّاً بعرض مسائل نحوية وصرفية حُمل فيها ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب في كتابي الرضي لتكون أنموذجاً ظاهرا يدلّل على عناية النحويين بتعميم القاعدة النحوية، محقّقين بذلك شرطاً مهمّاً من شروط علمية نظرية النحو العربي.

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين، عرضت في المبحث الأول للجانب النظري للموضوع، في حين خُصّص المبحث الثاني للجانب التطبيقي؛ وذلك بعرض مسائل متعددة حرص فيها النحويون على تطبيق ظاهرة «تعميم القاعدة»، وهي أقوى دلالة على هذا الحرص، حيث إنها تعرض لقواعد عُممت مع أن الأمثلة التي تنطبق عليها ليس بينها علة ظاهرة؛ حيث حُمل فيها ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب، كل ذلك من خلال كتابين نحويين محرّرين، هما: «شرح الكافية» و«شرح الشافية» لمؤلفهما النحويّ المحقق رضي الدين الأستراباذي. على أن الغرض من عرض هذه المسائل التي صرح فيها الرضي بهذا المسلك لم يكن الدراسة الوافية لكل مسألة منها بتفصيل ما فيها من الخلاف إنْ وجد، وإيراد الأدلة والترجيح بين الآراء، مع أن البحث لم يغفل عن عرض جوانب مهمة من ذلك، بل كان التركيز على ما له صلة بموضوع الدراسة، مع الموازنة بين ما ذكره الرضي وما قاله غيره من النحويين في هذه المسائل، للوقوف على أوجه الخلاف والتشابه بين مناهج النحويين وجهودهم في تعاملهم مع مسلك تعميم القاعدة النحوية. ثم ذُيّل البحث بخاتمة اشتملت على أهم نتائجه، مع ذكر أهم المراجع التي أفاد منها الباحث.

المبحث الأول

تعميم القاعدة النحوية: دراسة نظرية:

تكلم العرب بلغتهم على السليقة كما تكلم غيرهم من الأمم بلغاتهم قبل أن توضع القواعد، ثم جاء النحاة فتتبّعوا أمثلة الكلِم مفرداتٍ وتراكيب، وأدركوا أن هذه اللغات - ومنها العربية - يحكمها نظام من القواعد والقوانين، وأن المتكلم بأي لغة لا يمكنه استعمالها والنطق بها كيفما اتفق، وعلى غير نظام. وهذا النظام، وإن لم يُحط به أكثر الناطقين باللغة، أو لم يكونوا على وعي كامل به، لا يمكن إلا أن يكون موجوداً ضمنيا وكامناً في أذهانهم، مما يدل على أن معرفةً مستعمل اللغة لهذا النظام كان بالسليقة لا بصناعة النحو. واجتهد النحويون في استقراء الاستعمالات اللغوية بمختلف مستوياتها، أصواتاً وصيغاً وتراكيب، وصنفوا هذه الاستعمالات، ثم جردوا «قواعد» و«كليات» غلب على ظنهم أن مستعمل اللغة يصدر عنها في كلامه، وإن لم يكن محيطاً بها، أو واعياً بحقيقتها، وهم بذلك على يقين لا يخالطه شك من أن كل لغة من لغات البشر ‖ ومنها العربية ‖ «لا بد أن تنبني على التماسك في ظواهرها، وعلى الاطراد في تداولها، بل ليس من لسان طبيعي إلا وهو محكم دقيق»[(١)]، فما على النحوي إلا أن يبذل ما وسعه من جهد لاستجلاء معالم هذا النظام، وهو ما عمل النحويون منذ بواكير الدرس النحوي العربي على الوفاء به بحسب ما وسعهم من الجهد.

وقد عُرّف علم النحو تعريفات عدة، منها ما نصّ عليه أبو عليّ الفارسي من أنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[(٢)]، والمراد بهذه المقاييس تلك «القوانين الكلية الحاصلة في ملكة الإنسان من تتبّع كلام العرب»[(٣)]. فعلى من يسعى لتعلم اللغة العربية، فضلاً عمّن يسعى للتعمّق فيها، حتى يلحق بأهل هذا اللسان وينتحي سمتَ كلامهم، أن يحيط بما أمكنه من هذه القوانين والقواعد، وبذلك يُعلَم أن إحاطة المتعلم باللغة وإتقانها تتناسب طرداً وعكساً بما يحيط به من قوانينها ونظامها.

(١) المسدي عبد السلام: العربية والإعراب ١٦٤-١٦٥.

(٢) الشاطبي: المقاصد الشافية ١/ ١٨. وقد عرف ابن السراج النحو في أول كتابه بعبارة قريبة من هذه فقال: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينُه من قولهم: قام وباع. (الأصول ١/ ٢٥).

(٣) الشاطبي: المرجع السابق.

وقد أدرك المعنيون بالدرس اللغوي أن السبيل لتبيان القواعد الواصفة لنظام اللغة العربية هو استقراء كلام العرب نثره وشعره، فاجتهد العلماء في مشافهة أصحابه الناطقين به، وتدوينه، وجمعه، ثم تصنيفه، ليصلوا بعد ذلك إلى استنباط قواعد ناظمة، لهذه الاستعمالات بالغة الثراء، شملت مختلف مستويات الاستعمال اللغوي: الأصوات والألفاظ والتراكيب. وما كان لهؤلاء الذين نذروا أنفسهم للوفاء بهذه المهمة الشاقة أن يحيطوا بكل هذه المفردات أو التراكيب مع الجهد الكبير الذي لم يتوانوْا في بذله، مما حدا بهم لاتباع منهج علميّ معتمدٍ في أغلب فروع العلم، يقوم على استقراء أكبر قدر من الجزئيات وتصنيفها، لتُستنبَط منها القواعد والقوانين الواصفة لنظام اللغة. وهذا الاستقراء هو مسلك علميّ موثوق لوصف الظواهر، وإن عُدّ ناقصاً لأنه لا يمكنه الإحاطة بكل جزئيات الاستعمال اللغوي؛ فمن المتعارف عليه بين المختصين «أن العلم المضبوط حين يستعصي عليه الاستقراء التام لما لا يدخل تحت الحصر، لا يقف عاجزاً أمام هذا الاستعصاء، إنما يعمد إلى الاستقراء الناقص، ثم يجبر صفة النقصان فيه بالاعتماد على مبدأ الحتمية، الذي يرتضي أن ما صدق من حكم على المفردات المحدودة التي خضعت للاستقراء صادق «حتماً» على ما لم يخضع من المفردات للاستقراء في نطاق الموضوع المدروس. وهكذا تمنح الحتمية للعلم صفة الشمول، إذ تجعل ما غاب من المفردات بمثابة ما حضر، وتُسحَب النتائج العلمية التي يصل إليها الباحث على الحاضر والغائب على حد سواء»[1].

ويوصف هذا النوع من الاستقراء بأنه الاستقراء القائم على التعميم، ويعتمد على أساليب وطرق عقلية وعملية يستند إليها الباحث للانتقال من عدد محدد من الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها وصفاتها النوعية[2]. وهو منهج في البحث يُستخدم في العلوم التجريبية والإنسانية، بل إنه الوسيلة الفطرية المعتمدة للوصول إلى الأحكام السريعة فيما يقابله الإنسان من شؤون حياته، أساسه الحكم على الكلي لوجوده في أكثر جزئياته[3].

(١) تمام حسان: الأصول ١٧.

(٢) ينظر: محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث ٦٢.

(٣) ينظر: محمد عيد: الرواية والاستشهاد باللغة ١٨٦.

سعى النحويون منذ البواكير الأولى لنشأة علم النحو إلى تتبع مدونة اللغة المسموعة ابتداء بالقرآن الكريم وقراءاته، حيث ترشدنا كتب التراجم إلى أن أكثر المسهمين الأوائل في هذا العلم كانت لهم صلات وثيقة بالقرآن الكريم وقراءاته، إضافة إلى المسموع من كلام العرب من العصر الجاهلي إلى زمانهم المنثور منه والمنظوم. وليس مستغربا أن تتركز جهود هؤلاء الرواد في استقرائهم على العمل واستنباط النتائج والقواعد لا على النظر والتنظير لكيفية الوصول إلى النتائج؛ لأن التنظير يكون غالباً تالياً لاستكشاف فروع العلم. ومع ذلك فإن هذه الأسس تبدو ماثلة في أذهان النحويين الأوائل، وإن لم يفصحوا عنها في غالب الأحيان، حيث استندوا إليها في تصنيف الاستعمالات اللغوية، ثم استنباط القواعد الناظمة لها، وتعميمها. فمن عُني من السابقين الأوّلين باستنباط هذه القواعد لم يُعنَ «أثناء عرض الفكرة بتنظيمها في صورة نظرية متكاملة، يشد بعضها بعضاً، أو يأخذ بعضها بحُجَز بعض، وإنما ساقوا من ذلك كلاماً هنا وكلاماً هناك، أو نثروا العبارات العارضة التي لا تثير انتباه القارئ في ثنايا مناقشاتهم للمسائل الفرعية. ولو قد جمعوا هذه العبارات لبنوا هيكلاً نظرياً ضخماً التزم النحاة بمضمونه ولم يعنوا بصياغته»[1]. والمعرفة قبل أن يصرَّح بجوانبها التنظيرية النظرية، تكون ‖ في الغالب - متحقّقة بالفعل على سبيل الإدراك، وإن لم تكن جليّة واضحة، «ثم يأتي من يصوغها على شكل منهج أو نظرية، فتُنسَب إليه نسبة لا تنفي أنها كانت متحققة بالفعل قبله»[2]، وعدم التصريح بهذا التنظير، أو قلة وضوحه لا يعني أنه غير موجود أو غير مقَرّ بمسلّماته؛ فمما يتفق عليه المعنيون بالبحث العلمي أن «مسلّمات مضمرة تتسلل إلى الخطاب العلمي عبر سبل لا تخضع لأية مراقبة عقلية واعية، وتستقر داخل كل فرضية مهما تكن واضحة وبسيطة في نظر المتداولين»[3]، و«كل تعقّل يستند إلى مسلمات مضمرة قليلاً أو كثيراً، هي التي ترسم أفقه، وتعيّن حدود سقفه، ويتحدد الممكن والمستحيل من خلال ما تفرضه المسلّمات»[4].

ويركز هذا البحث على أساس مهم من أسس التفكير العلمي في الدرس النحوي العربي، وأعني به «تعميم القاعدة»؛ حيث إن من الأدلة الدالة على إدراك الرواد الأوائل

(١) تمام حسان: الأصول ١٠.

(٢) حسن الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي ٣٢.

(٣) بناصر البوعزاتي: الاستدلال والبناء ١٨٧.

(٤) المرجع السابق ١٩٢.

للدرس النحوي ومن تلاهم لهذا الجانب، تلك الإشارات المبثوثة في المدوّنة النحوية، التي تتظافر للتأكيد على إحاطتهم بها منذ بواكير الدرس النحوي، مروراً بمراحل تطوره المتعاقبة.

أهمية القاعدة النحوية وتعميمها في الدرس النحوي:

بذل النحويون جهوداً عظيمة في استقراء كلام العرب، وأعملوا النظر فيه، تحليلاً وتصنيفاً لجزئياته، وضماً للنظير إلى النظير، واستنباطاً للقواعد الناظمة لكلام العرب. وهذه القواعد المستنبطة مما استُقري من كلام العرب الفصيح هي تعابير مجرّدة تستند إلى ما ثبت بالسماع، وتضبط خواص الاستخدام اللغوي الفصيح، وترشد إلى كيفية استعماله والإفادة منه فهْماً وإفهاماً، فينتحي المتكلم المتمثّل لهذه القواعد سمت كلام العرب. فهي «كليات نحوية وبنى لفظية كثيرة استنبطت بحمل ما تجانس وتناظر من الكلم أو التراكيب، وأجروا بعضها على بعض، واستنبطوا الجامع بينها، فانتهوا ... إلى قواعد تضبط مجاري النظائر في كل باب وتحدد قوانينها لينتحي المتكلم بها سمت كلام العرب، وليدرك نظام العربية ومجاريها الإفرادية والتركيبية»[1].

كما أن وضْع القاعدة النحوية وتعميمها يمكنان من تحقيق الاقتصاد في الجهد العلمي والانسجام في الظاهرة المدروسة لغة العرب؛ ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بسلوك مسلك تصنيف مفردات الاستعمال اللغوي المستقراة، بجمع النظير إلى النظير، ومن ثمّ وضع القواعد العامة الضابطة لهذه الاستعمالات، و«العقل يسعى أبداً إلى حمل الأمثال والأشباه والنظائر بعضها على بعض؛ لاستنباط القوانين والأصول والكليات منها لتنظيم معارفه باختزال كثرة الأفراد المتماثلة والأعيان المتجانسة في أصول قليلة في وحدة تحقق له الاقتصاد الذاكري، كما يتحقق له الاتساق والانسجام في إدراكه للظواهر التي يدرسها، ولولا نزوع العقل إلى التعميم والشمول، لما قامت العلوم على الإطلاق»[2].

إضافة إلى ذلك فإن صياغة هذه القواعد وتعميمها، لا يعصم المتحدث باللغة من اللحن فحسب، بل يمكنه إضافة لذلك من قياس الغائب على الشاهد، فيُلحق ما لم يُسمَع على ما سُمع، مما يمكّنه من الحكم عليه قبولاً أو ردّاً اعتمادا على قوانين بُنيت على أسس متينة

(١) بن علام مخلوف: مبادئ في أصول النحو ٩٣-٩٤.

(٢) المرجع السابق ١٠٧-١٠٨.

من الاستعمال اللغوي الفصيح؛ «فالقاعدة القصيرة التي لا تتعدى بضع كلمات تغني عن المقالات الطوال التي قد يحتمها الاعتماد على غيرها»[١].

الألفاظ والعبارات الدالة على تعميم القاعدة النحوية:

لم تكن عبارات النحويين وألفاظهم متماثلة في إشاراتهم لمسألة «تعميم القاعدة النحوية»؛ فقد عبّروا عنها بألفاظ وعبارات متقاربة في دلالاتها، وإن اختلفت مبانيها، لعل من أهمها:

- **القياس**: اشتهر عند النحويين، خصوصاً من عُني منهم بأصول النحو، أن المراد بهذا المصطلح: حمل شيء على آخر لعلة جامعة، أو هو إلحاق فرع بأصل لجامع[٢]. لكن قد يطلق القياس أحيانا ويراد به معاني أخرى، منها تعميم الحكم النحوي، ولعل ذلك ما قصده عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي وُصف بأنه أول من بعج النحو ومد القياس والعلل[٣]؛ فقد ورد عنده هذا المصطلح بمعنى اطّراد الباب وجريانه على قاعدة عامة من الاستعمال الفصيح، يتضح ذلك من كلامه الذي أجاب به تلميذه يونس بن حبيب وقد سأله إن كان سمع أحدا يقول (الصويق)، بإبدال السين صاداً؟ فرد بقوله: نعم، عمرو ابن تميم تقولها. ثم أضاف موجهاً: وما تريد من هذا؟ عليك بباب يطّرد وينقاس[٤]. فأولى ما يعتني به النحوي - بحسب ابن أبي إسحاق - القواعد العامة المطردة الناظمة لكلام العرب، لا الانشغال بالجزئيات التي لا يكاد يحيط بها الحصر.

ومما يؤكد أن مراد كثير من علماء النحو عند إطلاقهم مصطلح القياس أحياناً: القاعدة العامة والقانون الكليّ الذي ينتظم كلام العرب في ألفاظه المفردة أو تراكيبه، ما ذكره الفراء عند حديثه عن كسر همزة (أمّ) وضمها، حيث يقول: «فكل موضع حَسُن فيه كسر الهاء مثل قولهم: فيهم وأشباهها، جاز فيه كسر الألف من (أمّ) وهي قياسها»[٥]. وقريب منه قول ابن السراج: «ولو قلت: يا حكمُ بنُ المنذر، كان جيدا وقياسا مطرداً»[٦].

(١) تمام حسان: الأصول ١٩.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ٩٣.

(٣) ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء ١٤.

(٤) ينظر: ابن سلام الجمحي: المرجع السابق ١٥.

(٥) الفراء: معاني القرآن ١/ ٦.

(٦) ابن السراج: الأصول ١/ ٣٤٦.

وقد نص الرضي على أن المراد بالقياس القانون الكلي في قوله متحدثاً عن واضع اللغة: «إما أن يضع ألفاظاً معينة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، وإما أن يضع قانوناً كلياً يعرف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بيّن أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل، ومن باب أفعل على وزن مُفعِل، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغّر، والجمع، ونحو ذلك، وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف. وإما أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بيّن مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا»[1].

وفي موضع آخر من شرحه يزيد مصطلح القياس بياناً، مصرّحاً بأنه ضابط كلّي، يقول: «وأما ما بُيّن فاعله بالإضافة نحو: كتابَ الله، وصبغةَ الله، وسنةَ الله، ووعدَ الله، وحنانيك ودواليك، أو بُيّن مفعوله بالإضافة نحو: ضربَ الرقاب، وسبحان الله، ولبيك وسعديك، ومعاذ الله، أو بُيّن فاعله بحرف جر نحو: بؤساً لك أيَ شدة، وسحقاً لك أي بعداً، وكذا بعداً لك، أو بُيّن مفعوله بحرف جر، نحو: عقراً لك أي جرحاً، وجدعاً لك، والجدع قطع الأنف أو الأذن، أو الشفة أو اليد، وشكراً لك وحمداً لك، وعجَباً منك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً. والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا إليه أو بحرف الجر»[2].

- الاطّراد: يشيع عند النحويين كثيراً الحديث عن ظاهرة تعميم الحكم النحوي باستعمال بعض مصطلحات النحو الكمية أو النوعية، لعل أهمها مصطلح (طرد) بتصرفاته المختلفة؛ والاطراد يرد في المعاجم بمعنى التتابع والتعميم. وقد مر قريبا قول ابن أبي إسحاق في توجيهه لتلميذه يونس بن حبيب: عليك بباب يطرد وينقاس. كما جاء عن سيبويه قوله: «هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة. فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً، فإنك تسكن المعتلّ وتحوّل حركته على الساكن، وذلك مطرد في كلامهم»[3].

(١) رضي الدين الأستراباذي: شرح الكافية ١/ ٢٥.

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٠٦.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٤٥.

واستعمل الفراء المصطلح نفسه بمعنى قريب من هذا، كما في قوله: «ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم: نعم قوماً، ونعموا قوماً، وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذمّ، لم يرد منهما مذهب الفعل، مثل: قاما وقعدا، فهذا في بئس ونعم مطرد كثير»(١).

وقريب منه ما نقله ابن السراج عن المازني في حديثه عن الإلحاق: «المطردُ الذي لا ينكسر أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق، مثل: مَهْدَد، وقرْدَد»(٢). وهو أيضا ما عناه الزجاجي بقوله: «الشيء إذا اطرد عليه باب فصح القياس وقام في العقول، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل، لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلاً للأصل، والمتفق عليه في القياس المطرد، ومثل هذا موجود في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والديانات»(٣)، وقوله في موضع آخر عن كلام العرب إنه «يكون له أصل يلزمه، ونحو يطّرد فيه»(٤). وجاء عن ابن خلدون واصفاً صنيع اللغويين والنحويين قوله: «فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه»(٥).

وربما كان الاطراد والتعميم متفاوتاً بين استعمالين لغويين، فيكون أحد الاستعمالين أكثر اطراداً من الآخر، فيكون حكمه أعمّ، كما جاء ذلك في قول ابن جني عن التضعيف في صيغة (فعّل): «وكأنّ أصل هذا إنما هو لتضعيف العين في نحو المثال، نحو قطّع وكسّر وبابهما، وإنما جعلنا هذا هو الأصل لأنه مطّرد في بابه أشدّ من اطّراد باب الصفة»(٦). ومثله ما صرح به السيرافي في قوله: «وأما السين فإنها لا تزاد إلا في المستقبل، نحو استخبر واستغفر، وهذا مطرد كثير»(٧).

وقد تضمنت المدونة النحوية مصطلحات كمية ونوعية أخرى دالة على تعميم الحكم النحوي، وإن كانت دلالتها على التعميم متفاوتة من مصطلح إلى آخر، ومن هذه

(١) الفراء: معاني القرآن ١/ ٢٦٨.
(٢) ابن السراج: الأصول ٣/ ٣٥١-٣٥٢.
(٣) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ١١٣.
(٤) () المرجع السابق ٧٢.
(٥) () ابن خلدون: المقدمة ٦٤٣.
(٦) ابن جني: الخصائص ٣/ ٢٦٦.
(٧) السيرافي: شرح الكتاب ٥/ ١١٧.

المصطلحات: مصطلح الغالب[1]، والكثير[2]، والشائع[3]، والحسن[4]، والجيد[5]، وغيرها من المصطلحات.

- تصدير القاعدة بأحد ألفاظ العموم دليلاً على شيوعها، أو استعمالها مجردة من ذلك في سياق دال على العموم، وهذا كثير في كتب النحو، وممن ظهر ذلك عنده بجلاء الفراء في معانيه. ومن أمثلته ما أشير إليه قريباً من قوله متحدّثاً عن قاعدة فتح الهمزة في (أمّ) وضمها: «فكل موضع حَسُن فيه كسر الهاء مثل قولهم: فيهم وأشباهها، جاز فيه كسر الألف من (أمّ) وهي قياسها»(٦). وقوله: «وكل كلام رجع إلى القول جاز فيه دخول (أنْ)، وجاز إلقاء (أنْ)؛ كما قال الله عز وجل في النساء... فعلى هذا يُبنى ما ورد من نحوه»[7]. وقوله: «وأما نصب الياء من (نعمتي) فإن كل ياء كانت من المتكلم ففيها لغتان: الإرسال والسكون والفتح، فإذا لقيها ألف ولام، اختارت العرب اللغة التي حرّكت فيها الياء وكرهوا الأخرى»[8].

وربما جاءت القاعدة عند الفراء وغيره غير مصدَّرة بلفظ من الألفاظ الدالة على العموم، ومع ذلك فسياقها وصياغتها يدلان على ذلك؛ كما في قوله: «وأسماء البلدان لا تنصرف خفّت أو ثَقُلت، وأسماء النساء إذا خفّ منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن... وإنما انصرفت إذا سُمّي بها النساء؛ لأنها تُرَدّد وتكثر بها التسمية فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود»[9]. وقوله: «وُضعت (بلى) لكل إقرار في أوّله جحد، ووُضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه، فـ(بلى) بمنزلة (نعم)، إلا أنها لا تكون إلا لما في أوّله جحد»[10].

(١) ينظر مثلاً: سيبويه: الكتاب ٢/ ٥١، ابن السراج: الأصول ٢/ ١٤٢، ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ١٥، ٢/ ٥٦٥.

(٢) ينظر مثلاً: ابن السراج: الأصول ١/ ٣٧٩، ٤٢٠، ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣، ٢٩٨.

(٣) ينظر مثلاً: المبرد: المقتضب ٢/ ٣١٠، ابن السراج: الأصول ٢/ ٧٥، ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٢٩٦.

(٤) قال سيبويه: «لو قلت: اذهب وعبد الله، كان فيه قبح، فإذا قلت: اذهب أنت وعبد الله، حَسُن». الكتاب ١/ ٢٤٧. وينظر أيضاً: ٢/ ١٢٧، ١٥٩، والفراء: معاني القرآن ٢/ ٢١٨، ٢٤٤.

(٥) ينظر مثلاً: سيبويه: الكتاب ٢/ ١٦٤، الفراء: معاني القرآن ١/ ٤٦٨، المبرد: المقتضب ٢/ ٦٦، ٢٩٨.

(٦) الفراء: معاني القرآن ١/ ٦.

(٧) المرجع السابق ١/ ٨٠.

(٨) المرجع السابق ١/ ٢٩.

(٩) المرجع السابق ١/ ٤٢-٤٣.

(١٠) المرجع السابق ١/ ٥٢.

- **القانون الكليّ**: وهو من المصطلحات الظاهرة التي استعملها النحويون للتعبير عن تعميم الحكم النحوي، وقد أشرنا إلى بعض النقول عن الرضي فسّر فيها القياس بالقانون الكليّ[1]. ومن الأمثلة أيضاً ما ورد عند أبي حيان عند حديثه عن المجازاة بـ(كيف): «والصحيح أن الجزم بها لا يجوز لأنه إحداث لغة، ولا يجوز إحداث اللغات، وقد ثبت ارتفاع الفعل بعدها في قوله تعالى: (ينفق كيف يشاءُ)، فلا يجوز الجزم إلا بسماع، ومن أجازه صرح بأنه إنما أجاز ذلك قياساً. وينبغي أيضاً أن لا تجوز المجازاة بها من حيث المعنى إلا إن ثبت ذلك من لسان العرب كثيراً بحيث يصير قانوناً كلياً تبنى على مثله القواعد؛ ولا ينبغي أن يلتفت إلى تمثيل النحاة بقولهم: كيف تصنع أصنع، وكيف تجلس أجلس، وإن كان لا ينبو عنه ، حتى يثبت ذلك من كلام العرب، فكم من كلام يقبله الطبع، وليس من كلام العرب»[2].

ومن ذلك ما ذكره بعد تفصيله القول في (كان) وأخواتها، حيث حصرها في إحدى وثلاثين كلمة، ثم علق على ذلك بقوله: «وحصرها بالعد طريقة المتأخرين، وهي طريقة ضعيفة، ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص، وأما سيبويه فإنه ذكر منها ألفاظاً، ثم قال: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني بمرفوعة عن الخبر»، فأعطى قانوناً كلياً يعرف به ما كان من هذا الباب، وهو كون مرفوعها لا يستغني عن الخبر»[3]. ويستحسن أبو حيان طريقة سيبويه ومن سلك مسلكه؛ لأنها «طريقة النحاة الذين هم على سنَن النحو، وهو عَذق الباب بقانون كليّ يُختَبَر في شخصيات المسائل»[4].

وجود الشاذ لا يقدح في تعميم القاعدة النحوية:

تعميم القاعدة النحوية لا يعني ضرورة أن تستغرق جميع الجزئيات المتشابهة، فقد تشذ بعض الاستعمالات، وشذوذ هذه الجزئيات غير قادح في تعميم القاعدة، بل هو مؤكّد لها؛ فالشاذ يحفظ ولا يقاس عليه. فبين التعميم وشذوذ بعض الاستعمالات تكامل وإن بدا في الظاهر تنافراً وتضارباً؛ لأن «التعميم يعكس الاطراد، والتباين يعكس الشذوذ غالباً،

(١) ينظر: الرضي: شرح الكافية ١/ ٢٥، ٣٠٦.

(٢) أبو حيان النحوي: التذييل والتكميل ١٦/ ٥٣-٥٤.

(٣) أبو حيان النحوي: المرجع السابق ٤/ ١٦٨. وينظر قول سيبويه في: الكتاب ١/ ٤٥.

(٤) أبو حيان النحوي: المرجع السابق ٤/ ١٦٨-١٦٩.

وهو مما لا يمكن استبعاده من أي نظام لغويّ؛ فالاستقراء يحتوي التنوع ويتقبله. وتصبح درجة التباين سلبية عندما ينتج عن تحليل العينة نتائج متناقضة، أي وجود قاعدة قاتلة لقاعدة أخرى، كتقعيد أن الفاعل منصوب ومرفوع في وقت واحد»[1]، أما أن تثبت قاعدة عامة تنطبق على أكثر الاستعمالات المسموعة، فإن ذلك ليس بمنتقض ببعض الاستعمالات القليلة الشاذة الواردة على خلافها.

وقد أدرك ذلك النحويون منذ وقت مبكر؛ ولذلك تواترت عنهم الأقوال المؤكدة لذلك، فأبو عمرو بن العلاء، الذي وصفه ابن جني بأنه من طبقة النحويين الذين «نظروا وتدرّبوا وقاسوا وتصرّفوا»[2]، يجيب بعض معاصريه وقد سأله عن المنهج الذي سلكه في تعامله مع ما سُمع عن العرب: «أخبرني عما وضعتَ مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[3]. وهو المسلك نفسه الذي التزمه سيبويه في كتابه، يقول: «الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»[4].

والاعتراض بالشاذ على تعميم القاعدة مفسد لأكثر الصناعات والعلوم وليس علم النحو فحسب، كما يصرح بذلك ابن السراج في قوله: «واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم»[5]. وهو المعنى نفسه الذي عناه الزجاجي بقوله: «إن الشيء إذا اطرد عليه باب، فصح القياس وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل، لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلا للأصل، والمتفق عليه في القياس المطرد، ومثل هذا موجود في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والديانات»[6].

(١) الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي ٧٤.

(٢) ابن جني: الخصائص ١/ ٢٤٩. كذا في الأصل: ولعل الأصوب: تدبّروا بدل تدرّبوا.

(٣) الزبيدي: طبقات النحويين ٣٩. ولعل تمسك البصريين بهذا المنهج كان لرغبة منهم في الوصول بالنحو إلى مرتبة الصناعة أو العلم المضبوط، وخالفهم في مسلكهم هذا الكوفيون، وربما رموا به إلى غاية نبيلة تتناسب مع الطابع النقلي الغالب على أفكارهم، فربما قصدوا باعتدادهم بالقليل ألا يهدروا نصاً عدوه فصيحاً. ينظر: تمام حسان: الأصول ٣٥.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/ ٨.

(٥) ابن السراج: الأصول ١/ ٥٦.

(٦) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ١١٣. وانظر: المرجع نفسه ٧٢-٧٣.

ولعل ابن جني من أكثر النحويين استحضاراً لهذا الأمر، والمتتبع لمؤلفاته، خصوصاً منها مؤلفه الماتع «الخصائص»، واقف على ذلك بجلاء؛ من ذلك ما ذكره في رده على أحد المعترضين المفترضين: «فإن قلت: زعمتَ أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف»، ثم يورد بعض المسائل الخلافية المشهورة، مثل الخلاف بين التميميين والحجازيين في إعمال (ما)، ويعقب على ذلك بقوله: «هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته محتقَرٌ غير محتَفَل به، ولا مَعيجَ عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العامة الجمهور فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به... ولو كانت هذه اللغة حَشْواً مكيلاً، وحَثْواً مَهيلاً، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها؛ فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سُدًى غير محصَّل، وغُفْلاً من الإعراب، ولاستُغنيَ بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طرْد أحكامه»[1].

ويقول في موضع آخر: «فدل هذا وغيره مما يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلة ما أوجبوه في الآخر، وإن عري في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه؛ ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب، بل هو جار في الجميع مجرى واحدا»[2].

عناية النحويين بتعميم القاعدة النحوية:

اجتهد النحويون في الوصول بالنحو إلى مرتبة الصناعة والعلم المنضبط، فتطلب منهم ذلك بذل ما وسعهم من الجهد لاستقراء المادة العلمية، ثم تصنيفها، واستنباط الأحكام والقواعد الناظمة لها. وللتأكد من صحة هذه النتائج ارتحل بعض من أشهر النحويين زمن الاحتجاج إلى مواطن القبائل في الجزيرة العربية، لكي يعاين الظاهرة اللغوية في بيئة تداولها، «فيسجلها تسجيلاً علمياً ينفي عن عمله فيما بعد صفة صنع القاعدة. كما أن تلك

(١) ابن جني: الخصائص ١/ ٢٤٣-٢٤٤.

(٢) المرجع السابق ١/ ١١٤.

الرغبة هي التي جعلت بعض النحاة يمتحنون الأعراب والرواة للتوثق من إتقانهم للعربية التي ينشدون إقامة نظام نحوي وصرفيّ لها»[1].

ومما يدل على حرص النحويين على تعميم القواعد المبنية على ما استقروه من كلام العرب المسموع، بناؤهم لقواعد لا تقتصر على الاستعمالات المتشابهة فيما بينها تشابهاً ظاهراً، بل تعدى الأمر ليشمل أيضاً تعميم القاعدة على استعمالات لم تتشابه في ظاهرها في تلك العلة الجامعة. فلم يقتصر التعميم على حمل استعمال على آخر لما بينهما من العلة الظاهرة الموجبة لذلك، بل شمل أحياناً حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب، أي ما عَرِي من علة ظاهرة على ما فيه ذلك لوجه من وجوه الحمْل؛ لأن الاستعمال كما يقول ابن جني: «يجري عندهم، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة؛ حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلة ما أوجبوه في الآخر، وإن عري في الظاهر من تلك العلة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه»[2].

ومع أن تفصيل ذلك وذكر الأمثلة التطبيقية الدالة عليه موضعه المبحث الثاني من هذا البحث، فإنه مما يجب التأكيد عليه أن هذا المسلك بدأ مبكراً عند النحويين؛ كما يظهر من أمثلة متعددة وردت لدى النحويين الأوائل؛ من ذلك ما جاء عند سيبويه في قوله: «فأما الهمزة فتلحق أولاً ويكون الحرف على أفْعَل، ويكون يَفْعَل منه يُفْعِلُ، وعلى هذا المثال يجيء كل أَفعَل... وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يُفْعِل ويُفْعَل وأخواتها، كما ثبتت التاء في تَفَعَّلْت وتَفاعلتُ في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه؛ لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفتُ لك. وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف كُلْ وتَرَى»[3].

ونص ابن السراج على أن مواضع هذا المسلك كثيرة في كلام العرب، يقول موازناً بين بناء الفعل الماضي والمضارع على السكون عند اتصاله بنون النسوة: «والنون في (فعلْن) إنما هي ضمير، وهي لجماعة المؤنث، وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في (فعلْت) حتى

(١) الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي ٧٣.

(٢) ابن جني: الخصائص ١/ ١١٤.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٧٩.

لا تجتمع أربع حركات، وليس ذا في أصول كلامهم، والفعل عندهم مبني مع التاء في (فعلت) ومع النون في (فعلن) كأنه منه؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، وأما لام (يفعلن) فإنما أسكنت تشبيهًا بلام (فعلن) وإن لم يجتمع فيه أربع حركات، ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلة أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة، وسترى ذلك في مواضع كثيرة إن شاء الله»[1].

وإلى مثل ذلك أشار السيرافي في شرحه للكتاب، يقول متحدثاً عن حذف بعض حروف الماضي عند تحويله إلى المضارع: «فإن قال قائل: فإذا كانت حروف الماضي يجب إعادتها في المستقبل فلمَ قالوا: أكرمَ يكرم، وأخرج يخرج، فأسقطوا الهمزة التي كانت موجودة في الماضي؟ قيل له: قد كان الأصل أن يقال يؤكرم ويدحرج، وكذلك تؤكرم وتدحرج، ونؤكرم وندحرج، ولكن فعل المتكلم يجتمع فيه همزتان إحداهما التي كانت في الماضي والأخرى همزة المتكلم، وكثر هذا المثال في كلامهم فاستثقلوا اجتماع الهمزتين مع الكسرة؛ فأسقطوا الهمزة التي كانت موجودة في الماضي، وقوى حذفها أنها زائدة، ثم لزم الحذف في سائر المضارع مع الياء والتاء والنون، والأصل الموجب للحذف فعل المتكلم»[2]. فحذف الهمزة مع الياء والتاء والنون إنما كان حملا على حذفها مع همزة المتكلم، وإن لم توجد العلة التي من أجلها حصل الحذف مع همزة المتكلم، طرداً للباب.

ثم ما لبث هذا المسلك الدال على حرص النحويين على تعميم القاعدة النحوية أن توسع وترسخ عند النحويين، خصوصا في مدونات النحو المطوّلة، من شروح وحواشٍ وكتب خلاف نحويّ، إضافة إلى الكتب التي عُنيت بأصول النحو، وغيرها. وقد أدخلَ بعض النحويين هذا النحو من التعميم ضمن القياس؛ حيث قسم الأنباري القياس ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد. وعرّف هذا الأخير بأنه «الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة»[3]. ومراده بالإخالة: أن يحصل توافق وتناسب بين العلة والحكم؛ لأن العلة ينبغي أن تناسب الحكم بكيفية يقبلها العقل. وفي قياس الطرد التوافق بين العلة والحكم مفقود، وقد يتلازم شيئان طرداً ولا يكون أحدهما علة للآخر، كما هو

(١) ابن السراج: الأصول ١/ ٤٩-٥٠.

(٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/ ١٧٧.

(٣) الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ١١٠.

في حذف الهمزة من مضارع (أكرم) إذا كان مبدوءاً بالياء أو التاء أو النون، فالثقل حاصل باجتماع همزتي المتكلم وهمزة الفعل، لذلك حذفت الهمزة تخفيفاً، أما إذا كان أول الفعل غير الهمزة، فلا ثقل، ولا علة لحذف الهمزة إلا طرد القاعة ليكون الباب على طريقة واحدة.

والتقسيم الثلاثي للقياس أشار إليه من المعاصرين تمام حسان، ثم أتبعه بقوله: «ذلك أن القياس إما أن تراعى فيه العلة، وإما ألا تراعى، فإذا لم تراع فيه العلة سمي (قياس الشبه)... أما إذا روعيت العلة، فإما أن تكون مناسبة أو غير مناسبة. فإذا كانت العلة مناسبة سُمّي القياس (قياس العلة)... وإذا كانت العلة غير مناسبة، سمي القياس (قياس الطرد)... ومن هذا القبيل ما يسوقه النحاة أحيانا من قولهم: طرداً للباب على وتيرة واحدة»[1]. والمبحث التالي مخصص لتتبع هذا المسلك عند نحويّ بارز، هو رضي الدين الأستراباذي، في مدونتيه المشهورتين في النحو والصرف: (شرح الكافية) و(شرح الشافية)، للوقوف على مدى عنايته بهذا المسلك ومنهجه في عرضه، وليكون بياناً جلياً لعناية القائمين على الدرس النحوي بتعميم القاعدة النحوية؛ سعياً لضبط قوانينه وإحكامها.

(١) تمام حسان: الأصول ١٥٤-١٥٥.

المبحث الثاني
تعميم القاعدة النحويّة: دراسة تطبيقية
حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب
في كتابيْ «شرح الكافية» و«شرح الشافية» للرضي أنموذجاً:

استنباط القاعدة النحوية بناء على استقراء الاستعمالات اللغوية، ثم تعميمها، هو الهدف المنشود الذي بذل علماء النحو جهودا مضنية لتحقيقه، حرصاً على ضبط قواعد ما ثبتت فصاحتُه من الاستعمالات اللغوية. والتأكيد على تعميم القاعدة النحوية بدا واضحا في كل القواعد الناظمة للاستعمالات المتشابهة والمشتركة في علة ظاهرة، وأوضح من ذلك في تعميم الحكم على استعمالات ليس بينها وبين استعمالات أخرى علة جامعة ظاهرة، ومع ذلك ألحقت وشملتها القاعدة طرداً للباب على وتيرة واحدة، وهو ما اشتهر عند النحويين بطرد القاعدة أو بحمل ما ليس فيه موجب -أي علة الحكم وأساسه - على ما فيه موجب.

وفي هذا المبحث سأجتهد في تتبع هذا المسلك في مدونتين مهمتين من مدونات النحو والصرف، هما كتابا: «شرح الكافية» و«شرح الشافية»، لنحويّ معدود ضمن النحويين المبرَّزين، وأعني به رضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ). على أنه لا بد من التأكيد على أن الغرض من عرض هذه المسائل التي صرح فيها الرضي بهذا المسلك، ليس الدراسة الوافية لكل مسألة منها بعرض ما فيها من الخلاف والأدلة والترجيح بين أقوال النحويين فيها، مع أن البحث لم يغفل عن الإشارة لجوانب مهمة من ذلك، مع الموازنة بين ما ذكره الرضي وما ورد عند غيره من النحويين فيها، للوقوف على أوجه الخلاف والتشابه بين مناهج النحويين وجهودهم في تعاملهم مع هذا المسلك.

أولاً: تعميم القاعدة بحمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب في مسائل صرفية:

- حمل نحو: (أَعِد) و(تَعِد) و(نَعِد) على (يَعِد) في حذف الواو طرداً للباب:

في مضارع الفعل المثال المبدوء بالواو، مثل: وعد ووزن، تحذف الواو في مضارعه، فيقال: يعِد ويَزِن. واختُلف في علة حذف الواو؛ فذهب الكوفيون إلى أن ذلك إنما هو

للفرق بين الفعل اللازم والمتعدّي، فتحذف من المتعدي مثل: يزِن، وتثبت مع اللازم، مثل: وَجَل يوْجَل[1]. وردّ الأنباري ذلك بأن كثيرا من الأفعال اللازمة حذفت منها الواو، مثل: وَكفَ البيتُ يكِفُ، ووَنَمَ الذّبابُ يَنِم، ووَجد في الحزن يَجِد. أما البصريون فقد عللوا الحذف بالثقل، حيث وقعت الواو بين ياء وكسرة، واجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فحُذفت الواو تخفيفاً[2]. قال الرضي: «وخُفف المضارع لأدنى ثقل فيه، وذلك كوقوع الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كما في (يعد)، أو مقدرة كما في (يضع) و(يسع)؛ فحذف الواو لمجامعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداهما في الأخرى كما أمكن في (طيّ)، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو، والكسرة بعض الياء، ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يوعد مضارع أوعد، وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلها، مع أن الياء علامة المضارعة، وأن الثقل حصل من الواو؛ لكونها الثانية»[3].

ومع أن هذه العلة غير متحققة مع حروف المضارعة الأخرى، وهي: الهمزة والنون والتاء، فإنّ الواو حذفت أيضاً معها طرداً للباب، يقول أبو البقاء عن الواو المحذوفة: «ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر أخر»[4].

فهذه الواو لم تحذف للثقل كما هو الشأن إذا كان أول الفعل ياء، بل حذفت حملا لما ليس فيه موجب يقتضي الحذف على ما فيه موجب، يقول ابن جني: «ثم حملوا على ذلك ما لو لم يحذفوه لم يقع بين ياء وكسرة؛ نحو: أعد، وتعد، ونعد، لا للاستثقال، بل لتتساوي أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها»[5]، فقد لجأوا لذلك «لتحصيل التشاكل، والفرار من نفرة الاختلاف»[6]، قال الرضي: «ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد طرداً للباب»[7].

(١) ينظر: الفراء: معاني القرآن ٢/ ١٥٠، حيث سمى الفعل المتعدي بالواقع، واللازم الذي لا يقع. والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٨٢.

(٢) ينظر: المبرد: المقتضب ١/ ٨٨، الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٨٣.

(٣) الرضي: شرح الشافية (٣/ ٨٨-٨٩).

(٤) العكبري: التبيين ١٨٩. وانظر: ابن جني: المنصف ١/ ١٨٨، ابن جني: الخصائص ١/ ١١١-١١٢، ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/ ٤٢٦، الرضي: شرح الشافية ٣/ ٨٩، الشاطبي: المقاصد الشافية ١/ ٥٩.

(٥) ابن جني: الخصائص ١/ ١١٢.

(٦) الأنباري: الإنصاف ١/ ١٣.

(٧) الرضي: شرح الشافية ٣/ ٨٩.

- حمل نحو: (نُكْرم) و(تُكْرِم) و(يُكْرِمُ) على (أُكْرِم) في حذف الهمزة حملاً لسائر حروف المضارع علَى الهمزة:

إذا كان الفعل الماضي على وزن (أفْعَل)، فإن مضارعه تحذف منه إحدى الهمزتين في فعل المتكلم، نحو: أكرم، والأصل فيها (أأكْرِم)، إلا أنهم «كرهوا اجتماع همزتين، فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف، وكان حذف الثانية أولى من الأولى؛ لأن الأولى دخلت لمعنى، والثانية ما دخلت لمعنى؛ فلهذا كان حذف الثانية وتبقية الأولى»(١).

كما حذفوا الهمزة في باقي الأفعال، نحو: (نكرم)، و(تكرم)، و(يكرم)، وإن لم تجتمع همزتان؛ إذ الأصل: (نُؤَكْرِم)، و(تُؤَكْرِم)، و(يُؤَكْرِم)، «حملاً على (أكرم) ليجري الباب على سنن واحد»(٢)، وطلباً للتشاكل الذي ثبت بالتتبع والاستقراء قصده من الناطقين بهذا اللسان. قال الرضي: «همزة (أفعل) حذفت بعد حروف المضارعة، أما في (أقيم) فلاجتماع الهمزتين، وأما في (نقيم ويقيم وتقيم)، فطرداً للباب، وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة»(٣).

- إعلال (أفعل) مما عينه واو أو ياء مراعاة لحكم الفعل قبل دخول الهمزة طرداً للباب:

إذا وقعت الواو والياء عينين للفعل، فإنهما تقلبان ألفاً استثقالاً للضمة في الواو والكسرة في الواو والياء، ولتكون العين من جنس حركة الفاء وتابعة لها؛ نحو: طال، وخاف، وباع، وكاد؛ حيث الأصل: طَوُل، وخَوِف، وبَيَع، وكَيِد(٤). ثم حمل على ذلك ما كان على وزن (أفعل) و(استفعل) من هذه الأفعال، مع أن ما قبل حرف العلة لم يكن متحركاً كما كان قبل الزيادة، «فإن قيل: ولأي شيء أعل حرف العلة وما قبله ساكن؟ فالجواب أنه حُمل عليه قبل لحاق الزيادة له؛ لأن الزيادة في (أقام) و(استقام) لحقت (قام). وكذلك ما كان نحوهما»(٥).

وشذت بعض الأفعال فصُححت؛ نحو: أغْيَلت المرأة، واستحْوَذ، واسْتَروح، وأعْوَل، وأجْوَد، وأطْيَب، «وأبو زيد جوز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً

(١) الأنباري: الإنصاف ٢/ ٧٨٥.

(٢) الأنباري: أسرار العربية ١٧٤-١٧٥. وينظر: ابن جني: الخصائص ١/ ١١١، الأنباري: الإنصاف ١/ ٣٣٩، ٢/ ٧٨٥، الثمانيني: شرح التصريف ٣٨١.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٤/ ١٢٥-١٢٦.

(٤) انظر: ابن جني: الممتع في التصريف ٢/ ٤٣٨.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٤٨٠. وانظر: السهيلي: نتائج الفكر ٣٣٤-٣٣٥، والرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٩٦-٩٧.

قياساً، إذا لم يكن له فعل ثلاثي. قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة معلة أيضا على القياس، إلا استحوذ واستروح الريح وأغيلت، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يسمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد»[1]. فإجازة إعلال هذه الأمثلة عند سيبويه مع أنه غير مسموع؛ لطرد القاعدة وإجراء الباب على سنن واحد، قال الرضي: «وعند أبي زيد التصحيح قياس في مثله، إذا لم يكن له فعل ثلاثي كاسْتَنْوَقَ، وعند سيبويه نحو اسْتَنْوَقَ أيضاً شاذ، والقياس إعلاله طرداً للباب كما أعل سائف[2] وخائل في النسبة، وإن لم يأت منه فعل معل، طرداً لباب فاعِل في إعلاله علة واحدة»[3]. بل يرى الرضي أن طرد الباب في هذا الموضع أولى من طرده في باب حذف فاء الفعل المثال المضارع، مما يدل أن طرد الباب يتفاوت عنده من موضع إلى آخر، يقول: «وإذا طرد باب تَعِد ونَعِد وأعِد فهذا أولى»[4].

- حذف عين اسم المفعول من الأجوف الواويّ عند سيبويه حملاً على الأجوف اليائي، وطرداً للباب:

اسم المفعول من الثلاثي الأجوف يأتي على وزن (مفعول) على قياس الصحيح، «فيُعلّ حملاً على فعله»[5]، وفي ذلك طرد للباب حيث حمل إعلال اسم المفعول على إعلال الفعل. فإذا كان واويّ العين مثل: قال وخاف، فإن اسم المفعول منه: مقول ومخوف، والأصل مقْوُول ومخْووف. نُقلت الضمة من عين الكلمة إلى فائها، فالتقى ساكنان: العين وواو مفعول، فحذف أحدهما، فصار إلى مقول ومخوف.

ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المحذوف هو العين؛ فالوزن عند الخليل وسيبويه مفْعُل، وعند الأخفش: مفُول.

أما إذا كان يائيّ العين مثل: باع وهاب، فإنه عند نقل ضمة العين إلى فاء مفعول، تحذف واو مفعول عند سيبويه، وتُبدَل من الضمة المنقولة كسرة، فيقال: مبِيع ومهِيب؛ وذلك

(١) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٩٧.

(٢) يقال: سافه بسيفه فهو سائف: إذا ضربه به، ويقال: رجل سائف: أي ذو سيف، فعلى الأول هو اسم فاعل وإعلاله أصل، وعلى الثاني للنسبة، وإعلاله بالحمل على الأول طرداً لباب (فاعل). ينظر: الرضي: شرح الشافية ٣/ ١١٢ هـ٢.

(٣) الرضي: المرجع السابق ٣/ ١١٢.

(٤) الرضي: المرجع السابق.

(٥) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٤.

«مخافة أن تنقلب الياء لسكونها وضمّ ما قبلها واواً، فيقال: مبُوع ومهُوب، فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو»[1]. في حين ذهب الأخفش إلى أن الياء في (مبيع) و(مهيب) أصلها واو مفعول، «فكرهوا أن يقولوا: مبوع، فتوافق ذوات الياء ذوات الواو في اللفظ، فأبدلوا من الضمة كسرة، فصارت واو مفعول ياءً»[2].

واستدل كل صاحب قول بأدلة تقوّي ما ذهب إليه، وهي مبسوطة في كتب النحو والصرف قديمها وحديثها[3]، ومما له صلة بموضوع البحث ما أشار إليه الرضيّ من حجة حمل الأجوف الواوي على الأجوف اليائي طرداً للباب عند سيبويه وشيخه الخليل، يقول: «واعلم أن أصل مَقُول مَقْوُول، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فاجْتمع ساكنان، فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى، وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتاً بعد الإعلال نحو مَبِيع، فحدَسَ أن الواو هي الساقطة عنه، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخَفّ منها بحذف الأول، وأيضاً يحصل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي، ولو حذف الأول لالْتبسا»[4].

- إبدال الهمزة من الياء إذا وقعت عينا في النسبة بعد ألف زائدة حملاً على إبدالها في اسم الفاعل وطرداً لباب فاعل:

تُبدل الهمزة من الياء والواو إذا وقعتا عيناً في اسم الفاعل بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الذي أُخذ منه اسم الفاعل قد أُعِلّت عينُه، نحو: قائم وبائع، والأصل: قاوِم وبايِع، وقد أُعِلّت الواو والياء في الفعل: قام وباع؛ «فاعتلّتا في اسم الفاعل حملاً على الفعل»[5].

(١) ابن الشجريّ: أمالي ابن الشجريّ ١/ ٣١٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٤٨-٣٥٠، المبرد: المقتضب ١/ ١٠٠-١٠٣، ابن السراج: الأصول ٣/ ٢٨٣، ابن جني: الخصائص ١/ ٢٦٠، ٢/ ٦٦، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ١/ ٣١٤-٣٢٠، ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ٦٦-٦٧، ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٤-٤٦٠، الرضي: شرح الشافية ٣/ ١٤٦-١٤٨.

(٤) الرضي: شرح الشافية ٣/ ١٤٧.

(٥) ابن عصفور: الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٤.

وإذا جاء المنسوب إليه على وزن (فاعل) فإنه يُعَلّ أيضاً حملاً على اسم الفاعل الذي على وزن (فاعِل) وطرداً للباب، مثل: سائف[1]، وخائل[2]، وإلى ذلك أشار الرضي بقوله: «أعِلّ سائف وخائل في النسبة، وإن لم يأت منه فعل معل، طرداً لباب فاعِلٍ في إعلاله علة واحدة»[3].

ثانياً: تعميم القاعدة بحمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب في مسائل نحوية:

وستُرتب هذه المسائل ابتداء بالمسائل التي لها صلة بالأسماء، ثم تلك التي لها صلة بالأفعال، وانتهاء بالمسائل التي لها صلة بالحروف:

أما تعميم القاعدة وطرد الباب فيما له صلة بالأسماء، فمن المسائل التي حُمل فيها ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب:

- حمل ما لا يلتبس في الإعراب على ما فيه لبس:

نُسب إلى النحويين عدا قطرب قولهم: إن الإعراب هو ما يُفَرّق به بين المعاني المتكافئة في اللفظ[4]، فـ«به تُميَّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين»[5]. فلما كانت الأسماء «تعْتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني»[6].

وإذا كان الإعراب مهماً في تحديد المعاني فيما يلبس من الكلام، فما الشأن فيما لا لبس فيه من الكلام؟ نحو: شرب محمد الماء، وركب الفرس عمرو، وما أشبه ذلك؛ فلم دخل الإعراب في مثل هذه المواضع؟

(١) يقال: سافه بسيفه فهو سائف: إذا ضربه بالسيف، ويقال: رجل سائف: أي ذو سيف، فعلى الأول هو اسم فاعل وإعلاله أصل، وعلى الثاني للنسبة كلابن وتامر، وإعلاله بالحمل على الأول طرداً لباب (فاعل). الرضي: شرح الشافية ٣/ ١١٢ هـ٢.

(٢) يقال: خال يخال فهو خائل، إذا ظنّ، ويقال: رجل خائل، إذا كان ذا خيلاء، فهو على النسب في قول أكثر أهل اللغة، والقول في إعلاله كالقول في سائف. الرضي: المرجع السابق ٣/ ١١٢ هـ٣.

(٣) الرضي: المرجع السابق ٢/ ١١٢.

(٤) أما قطرب فإنه عاب هذا الاعتلال، قائلاً: لو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله؛ وإنما الإعراب لجعل التحريك يعاقب الإسكان، ليعتدل الكلام، بتجنب البطء عند الإدراج. (ينظر: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ٧٠-٧١).

(٥) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ١٩٦.

(٦) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ٦٩.

أجاب العكبري على ذلك بقوله: «فأما ما لا يلتبس فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً، فحمل على الأصل المعلل ليطرد الباب»[1]. وهو المعنى نفسه الذي أشار إليه الرضي دون تقدير منه ما يلبس من الكلام كثرةً أو قلةً موازنة بما لا يلبس منه، يقول: «ونحو قولك: ما بالله حاجة فيظلمَك، نصب (يظلم) دليل على كون الفاء للسببية، ورفعه على كونها للعطف، ونحو: ليضربْ، جزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه، على كونها لام (كي)، أو لام الجحود، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طُرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: يضرب زيد، ولن يضرب زيد، ولم يضرب زيد، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو: أكل الخبز زيد، سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد ونعد وأعد، لحذفهم لها في: يعد، وكذا، حذفوا الهمزة في: يكرم ونكرم وتكرم، لحذفهم لها في أكرم»[2].

- بناء ما وُضع على أكثر من حرفين من أسماء الموصول حملاً على غيرها:

الأصل في الأسماء الإعراب، وما بُني منها «فبالحمل على ما لا تمكّن له من الحروف والأفعال لضرب من المناسبة، فالمبني من الأسماء هو الخارج من التمكن إلى شبه الحرف أو الأفعال»[3]. ومن الأسماء المبنية أسماء الموصول غير المثنى منها.

ومما قيل في علة بناء أسماء الموصول أنها أشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلّقها افتقاراً متأصلاً إلى جملة، فكأنها بذلك كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب[4]. أو أن شبهه للحرف من حيث «إنه لا يفيد بنفسه، ولا بدّ من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره»[5].

(١) () العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين ١٥٧. وينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية ١/ ١٠٤، وقد نسب السيوطي القول نفسه لابن عصفور. (ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٢).

(٢) الرضي: شرح الكافية ٤/ ١٨.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٨٠.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٢٨، الرضي: شرح الكافية ٣/ ٧، الأزهري: التصريح على التوضيح ١/ ٤٦.

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

أما الرضي فيبدو أن بناء هذه الأسماء عنده إنما هو لشبهها بالحروف في وضعها، يقول: «وإنما بُنيت الموصولات لأن منها ما وُضِع وَضْعَ الحرف، نحو (ما) و(مَن) واللام»[1]. أما باقي الموصولات فبُنيت وإن لم تشبه الحروف وضعاً، حيث إنها وُضعت على أكثر من حرفين، وذلك بالحمل على الموصولات التي أشبهت الحرف شبهاً وضعياً طرداً للباب، كما صرّح بذلك[2].

- بناء بعض أسماء الإشارة حملا على غيرها طرداً للباب:

أسماء الإشارة مبنية ما عدا المثنى منها، فالأرجح فيه الإعراب. ومما عُـلل به بناء هذه الأسماء: أنها أشبهت الحروف شبهاً افتقارياً؛ والمراد بذلك حاجة اسم الإشارة في توضيح معناه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها، قال الرضي معللاً بناء أسماء الإشارة: «إنما بُنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي: إما الإشارة الحسية، أو الوصف، نحو: هذا الرجل، كاحتياج الحرف إلى غيره»[3].

وقيل: بُـنيت لشدة توغلها في الإبهام، فأشبهت الحروف في ذلك؛ ألا ترى أن (مِـن) تبعيض على الإطلاق، وأي شيء أردت تبعيضه أتيت بـ(مِـن)، كما أن (ذا) يشار به إلى كل موجود[4].

وقيل: إنما بُـني اسم الإشارة لأنه أشبه الحرف شبهاً معنوياً، «وذلك أن الإشارة معنى كالاستفهام وغيره، فحقه أن يوضع له حرف، فلما أدى هذا الاسم هذه المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فبُـني، ويدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا للإشارة حرفاً، وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طرداً لأصولهم وإقامة سبب لبنائه»[5].

(١) الرضي: شرح الكافية ٣/ ٧. والمراد باللام: حرف التعريف حينما يكون موصولاً، ويعبر عنه الرضي باللام مرة، وبالألف واللام مرة أخرى (ينظر: السابق: هامش رقم (١).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) الرضي: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٧٢. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٨٠-٢٨١، أبو حيان: التذييل والتكميل ٣/ ٢١٥.

(٥) السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٥. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٢٥٢، الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤٧١، أبو حيان: التذييل والتكميل ٣/ ٢١٥.

وقيل: إنها أشبهت الحروف شبهاً وضعياً؛ فمنها ما وُضع على حرفين، نحو: (ذا) و(ذي)، فأشبهت الحروف بذلك، فبنيت، «وحُـملت البواقي عليها لأنها فروع لها أو كالفروع، نحو (هنا) وأخواتها»[1]. فتكون باقي الأسماء محمولة على هذه التي أشبهت الحروف في وضعها طرداً للباب.

- بناء ما كان على أكثر من حرف أو حرفين من الضمائر حملاً على ما كان كذلك ليجري الباب على سنن واحد:

جميع الضمائر مبنية، ومما قيل في علة بنائها إنها بُـنيت لشبه الضمائر بالحروف شبهاً وضعياً؛ لأن أغلب الضمائر على حرف واحد أو حرفين، فأشبهت الحروف في ذلك. وقيل: شبه الحرف في المعنى؛ لأن كل مضمر مضمّن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف. وقيل: للشبه الافتقاري؛ لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسره. وقيل: للشبه الجمودي؛ فإن الضمائر عديمة التصرف في ألفاظها بوجه حتى بالتصغير والوصف. وقيل: لعدم موجب الإعراب فيها؛ وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء: توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب[2].

والمراد بالشبه الوضعي شبه الضمائر للحروف في عدد حروفها؛ إذ أغلب الضمائر على حرف أو حرفين. أما الضمائر الموضوعة على أكثر من ذلك، نحو: (أنا) و(نحن) و(إياك)، ومع ما فيها من الاختلاف في تحديد الضمير منها، فقد حُـملت على التي على حرف واحد أو حرفين؛ لأن ما كان على حرف واحد أو حرفين «أصول أو كالأصول، وليجري الباب على سنن واحد»[3]، قال الرضي موضحا الشبه الوضعي لبعض الضمائر وحمل غيرها عليها طرداً للباب: «وإنما بُنيت المضمرات، لشبهها بالحروف وضعاً، على ما قيل، كالتاء في (ضربت) والكاف في (ضربك)، ثم أجريت بقية المضمرات نحو: أنا، ونحن، وأنتما: مجراها، طرداً للباب»[4].

(١) ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٢٥٢، أبو حيان: التذييل والتكميل ٣/ ٢١٥.

(٢) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٦، الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤٠١-٤٠٢، أبو حيان: التذييل والتكميل ٢/ ٢٨٤، الأزهري: التصريح على التوضيح ١/ ١٠١ السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٥.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٦٦. وتنظر: باقي المراجع في الهامش السابق.

(٤) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤٠١.

فإن قيل: لِـمَ لَمْ تُـبْـنَ هذه الضمائر لمشابهتها وضعاً لبعض الحروف الموضوعة على أكثر من حرفين، نحو: (نعم) و(بلى)؟ «فالجواب: أن هذا الشبه مهجور، لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف، فيلزم أن يكون غالب الأسماء مبنيا»[1].

- جعل حركات ما قبل الواو والألف والياء في بعض الأسماء الستة من جنسها حملاً على غيرها:

الأسماء الستة: أخوك، أبوك، حموك، فوك، هنوك، ذو مال، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء. واختُلف في هذه الأسماء على أقوال[2]، منها:

- أن الواو والألف والياء حروف إعراب، والإعراب فيها مقدر، كما يقدر في الأسماء المقصورة، وهذا مذهب سيبويه.
- أن هذه الأحرف ليست أحرف إعراب، بل دلائل إعراب، وإلى ذلك ذهب الأخفش.
- ذهب الجرمي إلى أن الإعراب في هذه الأسماء هو بانقلاب هذه الأحرف.
- وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأسماء معربة من مكانين، بالحروف والحركات التي قبلها.
- وذهب المازني إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات، والحروف ناشئة من إشباع هذه الحركات.

وقد خولف القياس في هذه الأسماء فحُذف حرفها الأخير وهي مفردة، «وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها إلا أنهم حذفوها تخفيفاً مبالغة في التخفيف»[3]. وزيادة في التخفيف أيضا جعلهم حركات ما قبل هذه الأحرف: الواو والألف والياء من جنسها؛ «للتنبيه في الأربعة منها - وهي: أبوك، أخوك، حموك، هنوك - على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب»[4]، أما في الاسمين الباقيين: فوك وذو مال، فطرداً للباب، كما قال الرضي[5].

(١) الأزهري: التصريح على التوضيح ١/ ٤٢.
(٢) تنظر هذه الأقوال في: الأنباري: الإنصاف ١/ ١٧، ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٥٢، الرضي: شرح الكافية ١/ ٧٧-٧٩.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٥٣.
(٤) الرضي: شرح الكافية ١/ ٨١.
(٥) المرجع السابق.

- نيابة الضمير المتصل المجرور بعد (لولا) عن ضمير الرفع المنفصل:

لم يختلف النحويون في إجازة مجيء الضمير المتصل بعد (لولا)، إلا ما ذهب إليه المبرد من منعه ذلك، محتجّاً بأنه لم يأت في القرآن إلا مرفوعاً، كما في قوله تعالى: (لولا أنتم لكنا مؤمنين)(١).

ذهب سيبويه إلى أن الضمير في نحو(لولاه) و(لولاك) و(لولاي) مجرور، و(لولا) عنده حرف جر هنا خاصة، مستدلاً بأن هذه الضمائر ليست ضمائر رفع، كما أنها ليست في موضع نصب؛ لأن (لولا) حرف وليست فعلاً، وإذا لم تكن في موضع رفع ولا نصب، وجب أن تكون في موضع جر(٢) «لأن المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال»(٣). كما أنه ليس من المستنكر أن يكون «للحرف عمل في حال لا يكون له في حال أخرى»(٤). وخلاف هذا القول فيه كسر للباب و«لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطّرد وأنت تجد له نظائر. وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيرُه»(٥).

أما الأخفش ومن وافقه من الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن هذه الضمائر في موضع رفع على غير قياس، وقد استُعيرت ضمائر الجر لضمير الرفع(٦)، واستدلوا بأن الظاهر الذي قام المضمر مقامه في محل رفع، فكذلك ما قام مقامه وجب أن يكون في موضع رفع. ثم إنه لو كان هذا الضمير في محل جر لوُجد اسم واحد ظاهر ﻻ على الأقل- مجرور ظاهراً «فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر فإنه الذي يأتي بالمستجاز»(٧)؛ فموضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل، وموضعه رفع، وليس له إلا ذلك الموضع، وقد ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو: ما أنا كأنت؛ وذلك ليجري استعمال الضمائر في جميع الأحوال مجرى واحداً، فيكون من طرد الباب على وتيرة واحدة. وإلى هذا

(١) سورة سبأ، الآية (٣١). وينظر رأي المبرد في: الكامل (٣/ ١٢٧٨)، المقتضب (٣/ ٧٣)، ابن السراج: الأصول (٢/ ١٢٤)، الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤٤٤.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب (١/ ٣٨٨).

(٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٦٨٩).

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٢١).

(٥) سيبويه: الكتاب (٢/ ٣٧٦).

(٦) ينظر: المرجع السابق (١/ ٣٧٥ هـ٦)، النكت (١/ ٦٦٤)، الهروي: الأزهية في علم الحروف (١٧١)، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري (١/ ١٨٠، ٢/ ٢١٢)، الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤٤٥، أبو حيان: ارتشاف الضرب (٢/ ٤٧٠).

(٧) الفراء: معاني القرآن للفراء (٢/ ٨٥).

ذهب الرضي معللاً ذلك بأن «تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل وإن كثر، إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل، وإن قلّ»[1].

- تقدير متعلق الظرف الواقع خبراً فعلاً طرداً للباب:

اختلف النحويون في إعراب الظرف الوقع خبراً عن المبتدأ، نحو: زيدٌ أمامك، وما أشبهه؛ فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف، وهو عامل معنويّ، وقرر أبو العباس ثعلب أن الظرف منصوب على ما كان عليه مع الفعل؛ لأن الأصل في قولهم: أمامك زيدٌ: حل أمامك زيد، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتُفي بالظرف منه. أما البصريون فقالوا إن الظرف منصوب بعامل لفظي مقدر، واختلفوا في تقديره؛ فقدره أكثرهم فعلاً، فكأنّ التقدير: زيد استقر أمامك، وقدره بعضهم اسم فاعل، فكأن التقدير: زيد مستقر أمامك. وذهب بعض النحاة إلى أن العامل في الخبر إذا كان ظرفاً هو المبتدأ نفسه[2].

مما استدل به من قدّر العامل فعلاً أنه الأصل في عمل الرفع والنصب، فكان تقديره أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل، ثم إن «الظرف إذا وقع صلة أو صفة للمبتدأ النكرة التي تدخل الفاء في خبره فلا يقدر إلا الفعل اتفاقاً، فيجب أن يقدر في محل الخلاف طرداً للباب»[3]، وقريب من ذلك ما ذكره الرضي، وإن لم ينص صراحة على مسلك طرد الباب، يقول: «قال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: جلست أمامك، وخرجت يوم الجمعة، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو: مررت بزيد، إلا أن العامل هنا مقدر»[4].

(١) ينظر: الرضي: شرح الكافية للرضي (٢/ ٤٤٥).

(٢) ينظر: ابن السراج: الأصول ١/ ٦٨، الأنباري: الإنصاف ١/ ٢٤٥-٢٤٧ (مسألة: ٢٩)، العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٤٩-٢٥٠، ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٩٠، الرضي: شرح الكافية ١/ ٢٤٣-٢٤٤، الأزهري: التصريح ١/ ١٨٩، الصبان: حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٩٣.

(٣) ابن القواس: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٣١. وينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٤.

(٤) الرضي: شرح الكافية ١/ ٢٤٤.

- حمل ما لا يلبس على ما فيه لبس في وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

إذا جرى الوصف على صاحبه، وهو خبر أو نعت أو حال، استكنّ الضمير. وإن جرى الوصف على غير صاحبه، وخِيف اللبس، لزم إبراز الضمير؛ لكون المعنى ملتبساً بدونه، نحو: زيد عمرو مكرمه هو.

واختلف النحويون في هذا الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه، وأُمن اللبس؛ فذهب البصريون إلى وجوب إبراز الضمير، كما في نحو: هند زيد ضاربته هي[1]. في حين ذهب الكوفيون إلى أنه لا يتعين إبراز الضمير في هذه الحال، فيجوز حذفه، كما في نحو: زيد هند ضاربته[2]، وتابعهم على ذلك ابن مالك[3].

واستدل أصحاب كل قول بأدلة تقوي ما ذهبوا إليه، من ذلك ما ذكره البصريون من أن ترك إبراز الضمير يفضي إلى اللبس في بعض المواضع، «واللبس يزول بإبراز الضمير، فيجب أن يبرز نفياً للّبس، ثم يطرد الباب فيما لا يلبس كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع، .... ومثال ذلك قولك: زيد أخوه ضاربه، فإن ضاربه، يجوز أن يكون للأخ فيكون جارياً على من هو له، لأن (أخوه) مبتدأ، (ضاربه) خبره، والضرب لزيد، ولا يحصل الفصل بينهما إلا بإبراز الضمير»[4].

ولخص الرضي الخلاف في هذه المسألة مؤكداً على مسألة طرد الباب عند البصريين فيها فقال: «أما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقاً، إن لم يرفع الظاهر، خبراً كان، أو نعتاً، أو حالاً، فيستكن فيه إن جرى على من هو له، نحو: زيد قائم. وإن جرى على غير من هو له، أكّد المستكن به بمنفصل، خبراً كان المتحمل للضمير، نحو: أنا زيد ضاربه أنا، أو نعتاً، نحو: لقيت رجلاً ضاربه أنا، أو حالاً: لقيك زيد مكرمه أنت، أو صلة نحو: الضاربه أنا زيد، وإن أمن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية، وأما البصرية فأوجبوه طرداً، نحو: هند زيد ضاربته هي»[5].

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٢/ ٥٣ وما بعدها، المبرد: المقتضب ٣/ ٩٣-٩٤، الأنباري: الإنصاف ١/ ٥٧.

(٢) ينظر: الفراء: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٧، الأنباري: الإنصاف ١/ ٥٧، الدماميني: تعليق الفرائد ٣/ ٨٧.

(٣) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٣٠٨، ابن عقيل: المساعد ١/ ٢٢٩.

(٤) العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٠. وينظر: الأنباري: الإنصاف ١/ ٥٩-٦٠، ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٣٠٧.

(٥) الرضي: شرح الكافية ١/ ٢٥٦.

- تقديم خبر (ليس) عليها حملاً على أخواتها طرداً للباب:

من المسائل المختلف فيها: تقديم خبر (ليس) عليها، وقد حصل خلاف كبير في نسبة الأقوال لأصحابها في هذه المسألة؛ فنسب الجواز إلى متقدمي البصريين[١]، وسيبويه، على خلاف في صحة نسبة ذلك إليه[٢]، والفراء من الكوفيين[٣]، ونسبه ابن جني إلى الكوفيين[٤]. في حين نسب الفارسي وغيره إلى الكوفيين ماعدا الفراء القول بالمنع[٥]. فهذه المسألة مما وقع فيها اضطراب في نسبة الأقوال إلى بعض أصحابها، حتى إن الفارسي وتلميذه ابن جني نسباً إلى الكوفيين في هذه المسألة القول وضدّه.

ومن الأدلة القياسية التي استدل بها من أجاز التقديم في هذه المسألة أن (ليس) فعل، وكما جاز التقديم مع الأفعال الأخرى، فلا مانع من جوازه مع (ليس). وقد أشار سيبويه إلى ذلك عند تعليقه على بيت من الشعر فقال: «صار ليس ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان؛ لأن ليس فعل»[٦]. ووضّح الأنباري المسألة أكثر بقوله: «وهي ــ أي ليس ــ فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة»[٧]. فإذا ثبتت فعليتها صح تقدم منصوبها عليها؛ حتى تجري الأفعال على سنن واحد.

كما نسب السيوطي لابن النحاس قوله: «من أجاز تقديم خبر (ليس) عليها دليله أن (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها، فإذا جوزنا في (كان) وأخواتها يجوز في (ليس) أيضا طرداً للباب»[٨].

(١) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١١٤، ابن عقيل: المساعد ١/ ٢٦٢، السيوطي: الهمع ٢/ ٨٨. في حين نسب الأنباري ذلك إلى البصريين. (انظر: الإنصاف ١/ ١٦٠)، كما نسب إلى الأكثرين. (انظر: الرضي: شرح الكافية ٤/ ٢٠١، ابن القواس: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٦١). أما ابن هشام فقد نسب لجمهور البصريين القول بالمنع (انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٤٤).

(٢) ينظر: ابن جني: الخصائص ١/ ١٨٨، ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١١٤، ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٣٥١. وأشار الأنباري إلى أن سيبويه لم يقل به، فقال: «والصحيح أنه ليس له في ذلك نص». (الإنصاف ١/ ١٦٠).

(٣) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١١٤، الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٨٨.

(٤) ينظر: ان جني: الخصائص ١/ ١٨٨.

(٥) ينظر: الفارسي: المسائل الحلبيات ٢٨٠، الأنباري: الإنصاف ١/ ١٦٠، ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١١٤، ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ٣٥١، الرضي: شرح الكافية ٤/ ٢٠١.

(٦) سيبويه: الكتاب ٢/ ٣٧.

(٧) الأنباري: الإنصاف ١/ ١٦٢.

(٨) السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٣.

ويبدو أن الرضي يميل إلى منع التقديم موافقاً بذلك الكوفيين، وإن لم ينص صراحة على مسألة طرد الباب في هذه المسألة، لكن يفهم مما قاله أن الكوفيين منعوا التقديم طرداً لباب الحرفية في (ليس)؛ حيث ألحقوها بـ(ما)، يقول: «وأما (ليس)، فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية من ذلك؛ لأن مذهبهم أنها حرف، كـ(ما)، فألحقوها بها كـ(إنْ)»[1]. وبعد أن أورد دليل المجوّزين، وهو قول الله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)[2]؛ حيث تقدم الظرف، وهو معمول خبر (ليس) عليها، والمعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل، علق معترضاً بأن هذا الأمر غير مطرد، يقول: «ولا يطرد لهم ذلك؛ فإنك تقول: زيداً لن أضرب، ولم أضرب، ولا منع أن يقال: إن (يوم يأتيهم) ظرف لـ(ليس)، فإن الأفعال تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث»[3].

- فتح اسم (لا) النافية للجنس إذا كان جمعا مؤنثا سالماً حملاً على سائر المبني بهذا الحرف:

يُبنى الاسم الواقع بعد (لا) النافية للجنس على الفتح إذا كان مفرداً، أي: ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف، نحو: لا رجلَ حاضر. أما إذا كان مجموعاً بألف وتاء زائدتين نحو: لا مسلمات مقصرات، فقد اختُلف فيه على أقوال[4]:

- الكسر بلا تنوين، فيقال: لا مسلماتِ، وهو قول أكثر النحويين.
- الكسر مع التنوين، فيقال: لا مسلماتٍ، وممن قال بذلك ابن خروف الإشبيلي.
- الفتح بلا تنوين، فيقال: لا مسلماتَ، وبذلك قال المازني والفارسي، ورجحه الرضي.
- جواز الكسر والفتح من غير تنوين، ورجحه أبو حيان.

ومما سُمع في ذلك قول الشاعر:

إنّ الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُـه ... فيه نَلَذُّ، ولا لذّات للشَّـيْبِ[5]

(١) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٢٠١.

(٢) سورة هود: آية ٩.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٢٠١.

(٤) تنظر هذه الأقوال في: الفارسي: المسائل الحلبيات ٣١١-٣١٢، ابن جني: الخصائص ٣/ ٣٠٥، ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٥٥، الرضي: شرح الكافية ٢/ ١٥٧-١٥٨، أبو حيان: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٨-٢٣٣.

(٥) قائله سلامة بن جَنْدَل، ينظر: ديوانه ٩١، ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٥٥، الرضي: شرح الكافية ٢/ ١٥٨، أبو حيان: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٩، البغدادي: الخزانة ٤/ ٢٧.

حيث رُوي بكسر تاء (لذات) وفتحها. وقد رجح الرضي الفتح بلا تنوين استناداً إلى قاعدة طرد الباب، يقول: «والمازني يفتحه بلا تنوين... حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد (لا) التبرئة، مما كان معرباً بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى مما قبله، طرداً للباب على نسق واحد»[1]. ولكن إذا ثبت السماع بالفتح والكسر من غير تنوين، فإن ذلك مجوّز للأمرين، «ولو كانوا وقفوا على السماع ما اختلفوا»، كما قال أبو حيان[2].

- نصب الفعل لظروف الزمان إذا لم تكن مدلوله حملاً على نصبه للظروف التي هي مدلول الفعل وطرداً للقاعدة:

ظرف الزمان والمكان ينصب، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، سواء كان هذا اللفظ فعلاً أم اسم فعل أم وصفاً أم مصدراً. وجميع أسماء الزمان صالحة للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك الظروف المبهمة مثل: حين ومدّة، أم الظروف المختصة مثل: يوم الجمعة ويومين وأسبوع. أما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهماً، كأسماء الجهات الست: أمام ووراء... وما اشتُق من اسم الحدث واتحدت مادته ومادة عامله، نحو: ذهبت مذهبَ زيد[3].

وفي تعليل تخصيص أسماء الزمان بصلاحيتها للانتصاب على الظرفية سواء كانت مبهمة أم مختصة بخلاف أسماء المكان، ذُكر أن أصل العوامل الناصبة للظروف الفعل، وهو قويّ في دلالته بلفظه على الزمان، «كما أن السبب في تعديه إلى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ؛ فالفعل يدل على المصدر بلفظه لتضمنه حروفه، ويدل على الزمان بلفظه من حيث إن الزمان إنما يتبين من صيغة الفعل»[4].

وقد نص على ذلك الرضي معللاً الأمر بدلالة الفعل بلفظه على أحد الأزمنة الثلاثة، وحمل الظروف الزمانية الأخرى عليها، وطرد القاعدة في ذلك؛ يقول: «واعلم أنه إنما نصبت الفعل جميع أنواع الزمان، لأن بعض الأزمنة، أعني الأزمنة الثلاثة، مدلوله، فطرد

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/ ١٥٨.

(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣٢.

(٣) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ٢/ ٢٠١ وما بعدها، الرضي: شرح الكافية ١/ ٤٨٨ وما بعدها، أبو حيان: التذييل والتكميل ٧/ ٢٥٩ وما بعدها، الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٢٣-٥٢٥.

(٤) أبو حيان: التذييل والتكميل ٧/ ٢٥٩-٢٦٠.

النصب في مدلوله وفي غيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه، بل دلالته عليه عقلية لا لفظية، لأن كل فعل لا بد له من مكان، نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، أي الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور منه، والمعدود، ووجه المشابهة: التغير والتبدل في نوعي المكان، كما في الأزمنة الثلاثة»[1].

- منع مجيء صاحب الحال نكرة في حالي الرفع والجر دون مسوّغ طرداً للباب:

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يجوز أن يكون نكرة إلا بمسوّغ «وضوح المعنى وأمن اللبس»[2]؛ من ذلك إذا اختص صاحب الحال بوصف أو بإضافة، أو سُبق بنفي أو شبهه أو نهي أو استفهام، أو أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة، وغير ذلك من المسوّغات المبسوطة في مدونات النحو[3].

واغتُفر مجيء صاحب الحال نكرة إذا تقدم عليها؛ لأنه كما يقول الرضي: «يؤمن - إذن - التباس الحال بالوصف، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف، وأما إذا تأخر، نحو: جاءني رجل راكباً، فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال، بالوصف، نحو: رأيت رجلاً راكباً، فطرد المنع رفعاً وجرّاً»[4]. فقد حمل منع مجيء الحال من النكرة دون مسوغ في حالي الرفع والجر ‖ مع أنه لا يلتبس بالوصف ‖ على النصب، وذلك طرداً للباب، وحرصاً على أن تعم القاعدة جميع الباب، كما أشار إلى ذلك الرضي.

- تأكيد الضمير المتصل المرفوع البارز بآخر منفصل قبل توكيده بالنفس أو العين حملاً على الضمير المتصل المرفوع المستتر:

عند توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين لزِم قبل ذلك توكيده بالضمير المنفصل[5]، وقد عبر عن ذلك ابن مالك بقوله في الألفية:

(١) الرضي: شرح الكافية ١/ ٤٩١.

(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل ٧/ ٦٠.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٢/ ٢١، ١٢٢، الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٢-٢٣، أبو حيان: التذييل والتكميل ٧/ ٦٠ وما بعدها.

(٤) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٣.

(٥) اختُلف في ذلك هل هو على سبيل اللزوم أو أن ذلك غالب فحسب؟ ذهب الفارسي وابن مالك إلى الثاني، قال صاحب التسهيل: ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل إلا بعد توكيده بمنفصل. وقال في الشرح: فالجيد أن يؤكد بهما بعد التوكيد بالضمير المنفصل... وقاموا أنفسُهم جائز على ضعف (شرح التسهيل ٣/ ٢٨٩-٢٩٠)، وذهب غيره إلى أن الأمر على سبيل اللزوم. ينظر: الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٩٦-٨٩٨، الرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٣٧-٣٣٨، أبو حيان: التذييل والتكميل ١٢/ ١٨١-١٨٢، الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٤٠.

وإنْ تُـؤكّـد الضّـميرَ الـمُـتّـصـل بالنَّـفْـسِ والعيْـنِ فبعدَ المنْـفصل
عَـنيْـتُ ذا الرفـعِ ....

ووجوب التوكيد بالضمير المنفصل قبل التوكيد بالنفس أو العين يشمل الضمير المرفوع سواء كان مستتراً أم بارزاً، نحو: قُمْ أنتَ نفسُك، وجئتَ أنت نفسُـك.

وقد اختُلف في تعليل ذلك[1]؛ فقيل إن (النفس) و(العين) تستعملان غير تأكيد، بخلاف بعض ألفاظ التوكيد المعنوي الأخرى، مثل (كل) التي لا تستعمل إلا توكيداً، فجاز توكيد الضمير المتصل المرفوع بـ(كل) وغيرها من ألفاظ التوكيد المعنوي دون اشتراط التوكيد بالضمير المنفصل بخلاف التوكيد بالنفس أو العين؛ «فكأنهم كرهوا - كما ينقل الرضي عن ابن الحاجب - أن يؤكدوا الجزء - يعني ضمير الرفع المتصل - بما هو كالمستقل، قال: لأن النفس تستعمل غير تأكيد، ولفظ (كل) لا يستعمل إلا توكيداً»[2]. ولكن الرضي رد هذا التعليل بقوله: «وهذه العلة تبطل عليه في قوله: مررت بك نفسك»[3].

أما التعليل الذي اختاره الرضي موافقاً فيه غيره، فمستنده اللبس وطرد القاعدة، وملخصه أن عدم التأكيد بالضمير المنفصل مع (النفس) و(العين) يؤدي إلى اللبس في بعض الصور، ثمّ حُمل ما لا لبسَ فيه على ما فيه لبس طرداً للقاعدة، يقول موضّحاً ذلك: «النفس والعين كثيراً ما يليان العامل ويقعان غير تأكيد، نحو: طاب نفسُ فلان، ولقيتُ عينَه، فلو لم نؤكّد معهما أولاً بالمنفصل، لالتبس الفاعل إذا كان غائباً أو غائبةً بالتأكيد، نحو: زيد جاءني نفسُه، وهند جاءتني نفسُها، ثم طُرد الحكم في البواقي، مع أن ضمائرها بارزة، نحو: ضربتَني أنت نفسُك، وإن لم يلتبس، وأما (كل) و(أجمع) فلا يلتبسان بالفاعل في نحو: الكتاب قُرئ كلُّه؛ لأن كلاّ لا يلي العوامل الظاهرة أصلا»[4].

(١) ينظر: المراجع في الهامش السابق.
(٢) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٣٨.
(٣) الرضي: المرجع السابق.
(٤) الرضي: المرجع السابق ٢/ ٣٣٧-٣٣٨. وقد عبر المؤلف عن الفاعل بنائب الفاعل، وهو مكثر من ذلك في كتابه.

- تقدير العدل في أعلام الإناث التي على وزن (فَعالِ) غير المختومة بالراء حملاً على المختومة بها، وطرداً للباب:

من أعلام الإناث ما جاء على وزن (فَعالِ)، ومن هذه الأعلام ما هو مختوم بالراء مثل: حَضارِ في اسم كوكب، وسَفارِ في اسم ماء، ووَبارِ اسماً لإقليم، ومنها ما هو مختوم بغيرها مثل: رَقاشِ وحَذامِ وقطامِ.

وقد اختلف الحجازيون والتميميون في تعاملهم مع هذه الأعلام؛ فلغة الحجاز بناء الباب كله على الكسر سواء كان مختوماً بالراء أم بغيرها. أما تميم فيفرّقون بين ما كان مختوماً بغير الراء، مثل: قطام، فيعربونه إعراب غير المنصرف، وما كان مختوما بالراء حيث يبنيه أكثرهم على الكسر؛ وإنما جنح أكثرهم إلى البناء موافقين بذلك أهل الحجاز؛ لأن الإمالة لغة بني تميم، ولا تصح الإمالة فيما آخره راء مضمومة ولا مفتوحة، فعدلوا إلى كسر الآخر لتصح الإمالة فيه، «إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة»[(١)]. وذهب بعض التميميين إلى إعرابه إعراب ما لا ينصرف[(٢)].

على أن المبرد ذهب إلى أن علة بناء (فَعالِ) اجتماع ثلاثة أسباب من الأسباب الموانع للصرف، وهي: التعريف والتأنيث والعدل؛ فالتنوين إذا سقط بعلتين: التعريف والتأنيث، أسقط العدل الحركة التي هي إعراب، قال: «لما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عُدل إلى ما لا يُعرب؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب؛ لأن الحركة والتنوين حقُّ الأسماء، فإذا أذهب العدلُ التنوينَ لعلة أذهب الحركة لعلّتين»[(٣)].

ولكن تعليله هذا رُدّ بأن بناء هذه الأعلام إنما كان حملاً لها على باب (فَعالِ) إذا كان اسم فعل أمر، مثل: نزالِ وحذارِ المعدولين عن انزل واحذَرْ[(٤)]. كما رُدّ مذهب المبرد أيضاً بقول العرب: أذربيجان اسماً لامرأة، فقد «أعربوها مع أنه اجتمعت فيها خمسة موانع؛ وهي: التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون»[(٥)].

(١) الرضي: المرجع السابق ٢/ ١٢٦.

(٢) ينظر: المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٣-٣٧٦، ابن جني: الخصائص ١/ ١٧٩-١٨٠، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦٠-٣٦٢، الرضي: شرح الكافية ١/ ١٢٥-١٢٦.

(٣) المبرد: المقتضب ٣/ ٣٧٤.

(٤) ينظر: ابن جني: الخصائص ١/ ١٧٩-١٨٠، ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦١-٣٦٢، الرضي: شرح الكافية ١/ ١٢٥-١٢٦.

(٥) ابن جني: الخصائص ١/ ١٨٠. وينظر: ابن الشجري: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦٢.

ومما له صلة بموضوع البحث في هذه المسألة ما أشار إليه الرضي من أن ما كان من هذه الأعلام مختوما بغير الراء قدّر فيه بعض النحويين العدل لغير ضرورة حملا له على ما كان آخره راءً طرداً للباب، يقول: «وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل، كَما احتيج إليه في عُمَر، إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة؛ لأنه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة، فقدّروه فيه أيضا طرداً للباب»[1].

أما تعميم القاعدة وطرد الباب فيما له صلة بالأفعال، فمن المسائل التي حُمل فيها ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب:

- تسكين آخر الفعل الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك:

يسكن آخر الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: درسْتُ، ودرسْنا. واختُلف في تعليل تسكين آخر الماضي؛ فقيل: سببه اجتناب توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والعرب تتجنب توالي أربعة أحرف متحركة في الكلمة الواحدة أو فيما هو كالكلمة الواحدة، قال الرضي: «وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الولاء، ولهذا قالوا: أصل هُدَبِد وعُلَبِط: هدابد وعلابط»[2].

ثم لم يقتصر الأمر على الأفعال التي توالت فيها أربعة أحرف متحركة، بل سكن الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك، وإن لم تتوال فيه متحركات، وقد نسب السيوطي لابن فلاح قوله: «ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو: دحْرجت، تعميما للحكم؛ لأن الأفعال شرح واحد، بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من أعد ونحوه، والهمزة من نكرم ونحوه، وإن انتفت علة الحذف»[3].

(١) الرضي: شرح الكافية ١/ ١٢٦.

(٢) الرضي: شرح الكافية ٤/ ١٤.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٤.

أما ابن مالك فقد ضعف هذا التعليل؛ مستدلاً بأن توالي أربع متحركات ليس مهملاً في كلام العرب، ثم إن «التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من: فَعَل وفَعِل وانفعل وافتعل وفعُل، لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل»[(١)]؛ ولذلك ذهب إلى أن التسكين إنما هو لغرض التمييز بين موقع ضمير المتكلمين (نا) رفعاً ونصباً، ثم ألحق به باقي الضمائر طرداً للباب، يقول معلّلاً التسكين: «وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكرمْنا وأكرمَنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لـ(نا) في الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال»[(٢)].

أما أبو حيان فقد عد كل ذلك من التخرّص والتقوّل على العرب «وهذه التعاليل تسويدٌ للورق، وتخرُّصٌ على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأولى أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كله»[(٣)].

- حمل إعراب ما لا لبس فيه من الفعل المضارع على ما فيه لبس طرداً للباب:

اتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل المضارع معرب، لكنهم اختلفوا في علة ذلك؛ فذهب البصريون إلى أن إعراب الفعل المضارع إنما كان لمشابهته الاسم؛ ومما يشبهه فيه التخصيص فـ«الفعل المضارع يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص»[(٤)]، وقبوله لام الابتداء كما في قولهم: إنّ الرجل لرَحَل، وهي تختص بالفعل المضارع ولا تدخل على الماضي ولا على الأمر، «فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما»[(٥)]، إضافة إلى أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، «فلما أشبه هذا الفعلُ الاسمَ من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب»[(٦)].

(١) ابن مالك: شرح التسهيل (١/ ١٢٥). وانظر: أبو حيان: التذييل والتكميل ٢/ ١٤٤-١٤٥.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٢٥. وانظر: أبو حيان: التذييل والتكميل ٢/ ١٤٥.

(٣) أبو حيان: التذييل والتكميل ٢/ ١٤٥.

(٤) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٤٩.

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق ٢/ ٥٥٠.

أما الكوفيون ومن وافقهم فإعراب الفعل المضارع عندهم أصليٌّ وليس لمشابهته الاسم؛ حيث تتوارد على الفعل المضارع المعاني المختلفة، ولولا الإعراب لالتبس في بعض الأحيان، فاحتيج إلى إعرابه لتوضيح تلك المعاني، ثم طُرد الباب فيما لا لبس فيه، وقد نص على ذلك الرضي مشيراً إلى بعض الأمثلة الموضّحة، يقول: «قولك: ما بالله حاجة فيظلمك، نصب (يظلم) دليل على كون الفاء للسببية، ورفعه على كونها للعطف، ونحو: ليضرب، جزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه، على كونها لام (كي)، أو لام الجحود، ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى، نحو: يضربُ زيد، ولن يضربَ زيد، ولم يضربْ زيد، كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول»[1]. وإلى الأمر نفسه أشار الصبان بقوله: «الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو: يشربُ زيد الماء، حملاً على ما فيه الإلباس؛ ليجري الباب على سنن واحد»[2].

على أن الرضي ألمح عند عرضه لهذه المسألة إلى أمر مهم؛ حيث إن طرد الباب وجريانه على سنن واحد لا يستدعي ثبوت الحكم لأغلب أفراد الاستعمالات اللغوية، إذ قد تثبت علة الحكم في الأقل ثم يطرد الحكم في الأكثر، فـ«سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكم الذي ثبتت علته في الأقل، كحذفهم الواو في: تعد ونعد وأعد، لحذفهم لها في: يعد، وكذا، حذفوا الهمزة في: يكرم ونكرم وتكرم، لحذفهم لها في أكرم»[3]، وهذا خلاف ما ذهب إليه غيره من النحويين كابن مالك الذي يقرر أن طرد القاعدة يكون إذا ثبت الحكم لأكثر الاستعمالات، ثم يمكن طرد القاعدة فيما قل من هذه الاستعمالات، وليس العكس، كما ظهر ذلك واضحاً في مسألة تسكين آخر الفعل الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك، يقول: «التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من: فَعَل وفَعِل وانفعل وافتعل وفعُل، لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل»[4].

(١) الرضي: شرح الكافية ٤/ ١٨. وينظر: المرجع نفسه ١/ ٦٤-٦٥.

(٢) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٦٧.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٤/ ١٨.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٢٥. وانظر: أبو حيان: التذييل والتكميل ٢/ ١٤٤-١٤٥.

- إجراء مفردات المضارع مجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها:

من الأفعال المضارعة ما تُشعر صيغتُها بالفاعل، فيستتر معها الضمير، من ذلك صيغة «أفعلُ» و«نفعلُ» و«يَفعلُ»، تدل الأولى على أن الفاعل ضمير المتكلم (أنا)، والثانية على أن الفاعل ضمير المتكلمين (نحن)، والثالثة على أن الفاعل ضمير الغائب المفرد (هو)، وكذلك بالنسبة لفعل الأمر المخاطب به المفرد المذكر «افْعلْ» حيث تدل صيغته على أن الفاعل ضمير المخاطب المذكر (أنتَ).

أما صيغة «تَفعلُ» فليست نصّاً على أن فاعلها ضمير معيّن؛ إذ تحتمل الصيغة أن يكون فاعلها ضمير المفرد المذكر (أنتَ)، أو ضمير الغائبة المفردة (هي)، ومع ذلك التُزم أن يكون فاعلها أيضاً ضميراً مستتراً؛ لأنه «وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبة، لكنهم لم يبرزوا ضميره إجراء لمفردات المضارع مُجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها»[1]. وهو ما أشار إليه الرضي بقوله: «المقصود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الأخر، الأهم عند المتكلم، ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفى بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فجيء بما كان منها ذكره أهم، بعدها، وإنما قلت في الأغلب، لأنه أمكن في بعضها ذلك، كأضرب، ونضرب، ولكنه لما كان الأغلب: ما لم يمكن فيه ذلك، استمر هذا المدلول عليه بالصيغة، أيضاً، بعدها طرداً للباب»[2].

- حمل بعض الأفعال على غيرها في إيجاب نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم:

من الضمائر البارزة المتصلة المشتركة بين النصب والجر: ياء المتكلم، فإذا كانت منصوبة بفعل وجب معها إثبات نون الوقاية. وقد أعمل الرضي قاعدة طرد الباب فيما له صلة بنون الوقاية في أمرين:

أحدهما: تعميم إثبات نون الوقاية مع جميع الأفعال الناصبة لياء المتكلم، مثل: أكرَم يكرمُ أكرِمْ، حيث يقال: أكرمَني يكرمُني أكرِمْني، ونون الوقاية «إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، كما مر في باب الإضافة، ولما منعوا الفعل الجر

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٤١٤.

(٢) الرضي: المرجع السابق ٣/ ٤٠٣.

وكانت الكسرة هي أصل علامات الجر، والفتح والياء فرعاها كما تبين في أول الكتاب، كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر، مبالغة في تبعيده من الجر»(١).

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا وجب إثبات نون الوقاية مع بعض الأفعال التي لا تحتمل الكسر عند اتصالها بياء المتكلم؟ أجاب الرضي على ذلك بقوله: «ودخولها في نحو أعطاني، ويعطيني: إما طرداً للباب، أو لكون الكسر مقدرا على الألف والياء لولا النون، كما في: عصاي وقاضي»(٢).

والأمر الثاني: أن ياء المتكلم المتصلة بالكلمة إذا سُبقت بألف أو واو أو ياء، تحركت الياء بالفتح، وبقي ما قبلها على سكونه، كما في نحو: فتاي، ورحاي، وعصاي، وقاضيّ. وبناء على ذلك فإن نون الوقاية ▯ بحسب الرضي - «كان من الواجب ألا تجلب في نحو: يدعوني، وضربوني، واضربوني، ورماني، وضرباني، واضرباني، واضربيني، وأن يقولوا: يدعيّ، وضربيّ، واضربيّ، ورماي، وضرباي واضرباي، واضربيّ»(٣). ثم أجاب على ذلك بأنه «إجراء لباب الفعل مجرى واحداً، وحملاً للفرع على الأصل؛ لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة، ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر، فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضاً، وهو المعتل اللام، والمتصل به الضمائر المذكورة»(٤). وهذا ما نص عليه الصبان، فبعد أن قرر الأشموني أن مذهب الجمهور في نون الوقاية أنها سُمّيت كذلك لأنها تقي الفعل الكسر، قال الصبان نقلاً عن زكريا: «والتعليل المذكور ظاهر في غير المعتل، أما فيه نحو: دعا ورمى فلا، فكان ينبغي أن يزاد: وألحق المعتل بغيره طرداً للباب»(٥).

(١) الرضي: المرجع السابق ٣/ ٤٤٩. وواضح أن الرضي يذهب في هذا القول - كغيره من النحويين- إلى أن هذه النون سميت بنون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر. وقد خالف في ذلك آخرون، منهم ابن مالك الذي يذهب إلى أن سبب التسمية يعود إلى أن فعل الأمر أحق بهذه النون من غيره؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة. والثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة. فبهذه النون تُوقي هذان المحذوران فسميت نون الوقاية لذلك. ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٣٥.

(٢) الرضي: المرجع السابق.

(٣) الرضي: المرجع السابق ٢/ ٤٥٢.

(٤) الرضي: المرجع السابق. وانظر: السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٤.

(٥) الصبان: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٢٣.

- ضمّ واو الجماعة المفتوح ما قبلها، وكسر ياء المخاطبة المفتوح ما قبلها قبل نون التوكيد؛ إجراءً لما قبل النون مجرى واحداً:

تختص نون التوكيد بالفعل المستقبل، وإذا دخلت على الفعل المختوم بواو الجماعة، فلا يخلو أن يكون ما قبلها مضموماً أو مفتوحاً، قال الرضي: «ضمير المذكّرين، أعني الواو، إما أن ينضمّ ما قبلها، كانصُروا واغزوا، أو يفتح، كاخشَوْا وارضَوْا؛ فالمضموم ما قبلها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكنين في كلمتين، وأولاهما مدّة، وإن كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الأولى، إلا أنهما على كل حال كلمتان، والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها، وعليها دليل إذا حُذفت... والمفتوح ما قبلها يحرَّك للساكنين بالضم، وإنما لم يحذف لأنه ليس بمدة، كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين، وإنما ضُم ولم يُكسر ولم يُفتَح، إجراء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع مجرى واحداً، بالتزام الضمة فيه»[1].

أما إذا دخلت نون التوكيد على المختوم بياء المخاطبة، فلا يخلو أن يكون ما قبلها مكسوراً أو مفتوحاً؛ «فإن كان ما قبلها مكسوراً، كاضربي واغزي وارمي، حذفت الياء للساكنين، كما قلنا في الواو. وإن كان ما قبلها مفتوحاً، حُرّك بالكسر، كاخشينَّ وارضينَّ؛ إجراءً لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مجرى واحداً، مع أن الكسر للساكنين هو الأصل»[2].

فالرضي يلجأ إلى طرد القاعدة في التعليل للموضعين؛ ليجري الباب مجرى واحداً، سواء في حال اتصال الفعل بواو الجماعة أم بياء المخاطبة عند توكيده بالنون، مما يدل على أهمية هذا المسلك عنده.

ومما له صلة بموضوع طرد الباب أيضا فيما اختصت به نون التوكيد حركة ما قبل هذه النون في الأفعال الناقصة؛ حيث تُردّ اللام عند اتصال الفعل بهذه النون؛ و«إنّما رُدّت اللام وفُتحت في الناقص، نحو: اغْزوَنّ وارْمِيَنَّ، إذ[3] لم تُرَد لقيل: اغزُنّ بالضم، وارمِنَّ بالكسر، فكان يلتبس بالأول جمع المذكر، وبالثاني الواحد المؤنث، ففتحوا ما قبل النون في كل واحد

(١) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٤٨٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هكذا هي في الأصل، والظاهر أن صوابه: «إذا» الشرطية، وليس «إذْ».

مذكر صحيحه ومعتله، وأما رد اللام في: ارضينَّ واخشينَّ، فلطرد الباب فقط، إذ لم يكن يلتبس به شيء آخر»[1].

- بناء الفعل المضارع حملاً على الماضي لتجري الأبواب على سنن واحد:

الفعل المضارع معرب، ويبنى بناءً عارضاً إذا اتصلت به نون النسوة، أو نون التوكيد المباشرة.

فإذا اتصلت به نون الإناث فإنه عند أكثر النحويين يبنى على السكون[2]؛ واختلف في علة بنائه؛ فقيل: لأن البناء على السكون أصل في الأفعال، والضمير يرد الشيء إلى أصله، فقد عارض شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فعاد إلى أصله من البناء[3].

وقيل: إنما بُني حملاً للمضارع على الماضي، قال الأنباري: «وإنما حملوا الماضي على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أن تجري الأبواب على سَنَن واحد، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة»[4].

وهو الأمر ذاته الذي قرره الرضي، فقد نسب للجمهور القول ببناء الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الإناث، ونقل عن سيبويه أن «(يضرْبْنَ) شابه (ضربْن)، يعني أنه سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملاً على (ضربْنَ)، جاز بناؤه أيضاً حملاً عليه، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأولى في الفعل المشابه للفعل أن يرد إلى أصله من البناء، مع أن هناك داعياً إلى بنائه، وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان، لمشابهته نحو: (ضربْنَ)»[5].

(١) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٤٩١.

(٢) قلت: عند أكثر النحويين احترازا مما ذهب إليه بعضهم كابن درستويه وابن طلحة والسهيلي من القول بإعرابه. انظر: الرضي: شرح الكافية ٤/ ٢٢، السيوطي: همع الهوامع ١/ ٦٧، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٦٢.

(٣) انظر: ابن الخشاب: المرتجل في شرح الجمل ٣٨، السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٢، همع الهوامع ١/ ٦٧، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٦١.

(٤) الأنباري: الإنصاف ١/ ١١. وأول من نص على هذه العلة سيبويه في الكتاب ١/ ٢٠: «وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا، ...وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت: فعلْت وفعلْن، فأسكن هذا ههنا وبُني على هذه العلامة، كما أسكن فَعَل، لأنه فِعْل كما أنه فِعْل، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها -إذ كانت هي وفَعَل شيئا واحداً- من يَفْعل».

(٥) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٢١.

أما تعميم القاعدة وطرد الباب فيما له صلة بالحروف، فمن المسائل التي حُمل فيها ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب:

- منع دخول كاف الجر على الضمير المجرور:

من حروف الجر: الكاف، وهي تدخل على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل، حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له: من تعدّون الصّعلوك فيكم؟ فقال: هو الغداة كأنا[1]. أما جرها للضمير المتصل، فقد عده سيبويه وغيره[2] من الضرورات، قال سيبويه في باب (ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر): «وذلك الكاف في أنت كزيد، وحتى، ومُذْ. وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: مثلي وشبهي عنه فأسقطوه... كما استغنوا بمثلي ومثله عن كيْ وكَهُ... وإنما يذكر حين يُظَنّ أنه قد عرفت ما يعني. إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيُجرونها على القياس. قال العجاج:

وأمَّ أوْعـــالٍ كَـــها أو أقْـــربا

وقال العجاج:

فلا ترى بعْـــلاً ولا حَـــلائِـــلا كَـــهُ ولا كَـــهنَّ إلا حاظِـــلا

شبهوه بقوله: لَه ولَـهنّ.

ولو اضطر شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِـي. وكَـيْ خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرف يُفتَح قبل ياء الإضافة»[3].

والعلة في منع جر الكاف للضمير المتصل عند ابن مالك استغناؤهم «في جر الضمائر بـ(مثل) عن الكاف؛ إذ لو لم يستغنوا بمثل لزمهم دخول الكاف على كاف المخاطب إذا كان مشبَّها به، وذلك في غاية الاستثقال»[4].

(١) انظر: ابن عصفور: ضرائر الشعر ٣٠٨، البغدادي: خزانة الأدب ١٠/ ١٩٦.

(٢) كابن عصفور: ينظر: ضرائر الشعر ٣٠٨-٣٠٩، شرح الجمل ١/ ٤٧٤. قال أبو حيان: وأصحابنا يخصّونه بالضرورة، ولا يخصون الجر في الضرورة بمضمر الغائب، بل يطلقون المضمر. (التذييل ١١/ ٢٥٥).

(٣) سيبويه: الكتاب ٢/ ٣٨٣-٣٨٤.

(٤) ابن مالك: شرح الكفاية الشافية ٢/ ٧٩٣. وينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٦٩.

وقريب من ذلك ما أشار إليه الرضي مستعينا بقاعدة طرد الباب، يقول: «والكاف لا تدخل على المضمر خلافاً للمبرد؛ إذ لو دخله لأدى إلى اجتماع الكافين إذا شبهت بالمخاطب، فطُرد المنع في الكل»[1].

فالعلة في منع جر الضمير المتصل بالكاف عند سيبويه الاستغناء بـ(مثل) عن الكاف، وعند غيره الاستثقال الحاصل في جر كاف المخاطب لاجتماع الكافين، ثم طُرد الباب في غيرها من الضمائر.

- زيادة (لا) النافية بعد الواو فيما لا يحتمل الترتيب طرداً للباب:

يعطف بالواو في الكلام المثبت والمنفي، نحو: جاءني زيد وعمرو، وما جاءني زيد وعمرو. لكن في حال النفي يحتمل الأمر نفي الاحتمالات الثلاثة، أي: نفي مجيء الاثنين لا في وقت واحد، ولا مع الترتيب بأن يكون انتفاء المجيء حصل أولا من زيد ثم من عمرو أو العكس.

والأكثر ألا يعطف على المنفي إلا وبعد الواو (لا)، نحو: ما جاءني زيد ولا عمر[2]؛ وذلك لأن الواو، «وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت، وعلى الترتيب، إلا أنه، لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت، كما في المفعول معه وواو الصّرف ومع العطف أيضا... خيف أن يكون مراد المتكلم: ما جاءني زيد مع عمرو، فيكون قد نفى الاجتماع في وقت، لا ترتُّب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجيء بـ(لا) في الأغلب دفعاً لهذا التوهم، وبيان أن المراد نفي الاحتمالات الثلاثة»[3]. ومن الأمثلة التي زيدت فيها (لا) بعد الواو لنفي جميع الاحتمالات قول الله تعالى: (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى)[4]؛ «فبذكر (لا) عُلم نفيُ التقريب عن الأموال والأولاد مطلقاً، أي: في حال افتراق واجتماع، ولو تُركت لاحتمل أن يكون المراد نفي التقريب عند الاجتماع لا عند الافتراق»[5].

(١) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٣٢٦.

(٢) اختُلف في العطف عند زيادة (لا) بعد الواو: هل هو من عطف المفردات أو من عطف الجمل. ينظر في ذلك: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٦، السهيلي: نتائج الفكر ٢٤٩-٢٥٠، ابن مالك: شرح التسهيل ٣/ ٣٥١، الرضي: شرح الكافية ٤/ ٣٨٤، أبو حيان: التذييل والتكميل ١٣/ ٧٩.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٣٨٣.

(٤) سورة سبأ: آية ٣٧.

(٥) ابن مالك: شرح التسهيل ٣/ ٣٥١.

فإن أُمن اللبس ووُجدت قرينة تحدد المعنى، لم يحتج إلى زيادة (لا) بعد النفي؛ كما في قول الله تعالى: (وما يستوي الأعمى والبصير)[1]؛ حيث إن بعض الجملة (ما يستوي) صارف لمعنى الواو إلى المعية؛ إذ المساواة لا تكون إلا بين شيئين، فلا حاجة لزيادة (لا) عندئذ. ومع ذلك قد تزاد لتوكيد النفي، كما في قول الله تعالى: (وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلماتُ ولا النور، ولا الظلّ ولا الحَرور)[2]؛ فـ(لا) قبل (الظلمات) و(النور) و(الظل) و(الحرور) زائدة لتوكيد النفي.

وزيادة (لا) في حال أمن اللبس ووجود القرينة المعيّنة لمعنى الواو هو من باب طرد القاعدة، كما ذهب إلى ذلك الرضي، يقول: «وقد تزاد - أي: لا - فيما لا يحتمل الترتيب طرداً، كقوله تعالى: (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة)[3]، وقوله: (وما يستوي الأحياء ولا الأموات)[4]»[5].

- زيادة الألف بعد واو الجماعة عندما تكون منفصلة طرداً للقاعدة:

تزاد الألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بالفعل، نحو: حَضروا واحْضروا ولم يحضروا، ولا تزاد هذه الألف بعد غير واو الجمع، نحو: يغزو، خلافاً للفراء[6]. وفي تعليل زيادة هذه الألف أقوال:

أحدها: ينسب إلى الخليل ومبناه على أساس صوتيّ، وقد لخصه السيوطي بقوله: «لما كان وضعها - أي الواو - على المدّ، وعلى ألا تتحرك أصلاً، زادوا بعدها الألف؛ لأن فصلَ صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف»[7].

الثاني: أنها زيدت للفصل بين الضمير المنفصل والضمير المتصل، كما في نحو: أكرموهم؛ فإذا كان ضمير جماعة الغائبين (هم) مفعولاً لم تُكتَب الألف، وإذا كان الضمير

(١) سورة فاطر: آية ١٩.
(٢) سورة فاطر: الآيات ١٩-٢١.
(٣) سورة فصلت: آية ٣٤.
(٤) سورة فاطر: آية ٢٢.
(٥) الرضي: شرح الكافية ٤/ ٣٨٣-٣٨٤.
(٦) انظر: السيوطي: همع الهوامع ٣/ ٤٧٤.
(٧) المرجع السابق ٣/ ٤٧٥.

توكيداً كُتبت فرقاً بين الضميرين، فتصبح: أكرموا هم. وقد أشار الرضي إلى هذه العلة مع التنصيص على مسألة طرد القاعدة؛ فقد زيدت الألف ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو (ضربوهم) وضمير التأكيد نحو (ضربوا هم) ثم طردوا في الجميع وإن لم يكن هناك ضمير[1].

الثالث: ذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أنها تزاد للفصل بين واو الجمع وواو النسق، مثل: وردوا وجاؤوا، ونحو ذلك من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، «ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها، نحو: ضربوا؛ ليكون الباب واحداً؛ ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو: يدعو؛ لأنها لاتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع، ولذلك سموا هذه الألف ألف الفصل»[2].

وقد علق الرضي على قول ابن الحاجب: «وَأَمَّا الزَّيَادَةُ فَإِنَّهُمْ زَادُوا بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْفِعْلِ أَلِفاً، نَحْو أَكَلُوا وَشَرِبُوا؛ فرقاً بينها في التَّأْكِيدِ بِأَلِفٍ، وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلِفٍ»[3]. علق الرضي على ذلك مشيراً إلى مسألة طرد القاعدة: «قوله: «المتطرفة» احتراز عن نحو ضربوهم وضربوك وضربوه، والأصل أن لا تكتب الألف إلا في واو الجمع المنفصلة، نحو: مَرُّوا وعَبَروا؛ إذ المتصلة لا تلتبس بواو العطف، إذ هي لا تكتب إلا منفصلة، لكنه طرد الحكم في الجميع، كما أنه كتب في نحو عبروا وإن لم يأت بعده ما يمكن أن يكون معطوفا؛ لما كان يلبس في بعض المواضع»[4].

- حذف تاء التأنيث من الاسم المنسوب إليه المذكر حملا على الاسم المنسوب إليه المؤنث طرداً للباب:

مما يُحذف لأجل النسب تاء التأنيث؛ كما في النسب إلى (مكة) حيث يقال: مكّيّ، وإلى (فاطمة) يقال: فاطميّ، وفي النسب إلى (البصرة) يقال: بصريّ. وممّا عَلّلوا به ذلك أن تاء التأنيث تشبه ياء النسب، ولما كانت كذلك لم يجمعوا بينهما؛ «بيان الشبه: أن ياء الياء

(١) انظر: الرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٨٥.

(٢) السيوطي: همع الهوامع ٣/ ٤٧٥. وانظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ١٨٩.

(٣) الرضي: شرح الشافية ٣/ ٣٢٧.

(٤) الرضي: المرجع السابق ٣/ ٣٢٧-٣٢٨.

تخليص الواحد من الجنس، نحو: روم ورومىّ، وحبش وحبشىّ، كما تخلصه التاء، نحو: نخل ونخلة وحمام وحمامة»[1]. فلو لم تحذف تاء التأنيث لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاءان. وقد رد الرضي ذلك بقوله: «ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو: كوفية وبصرية؛ إذ هذا أيضا جمع بينهما»[2].

وارتضى صاحب شرح الشافية علة أخرى مبناها على أن الحذف إنما كان فراراً من اجتماع علامتي تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً، ثم طرد الباب مع المنسوب المذكر وإن لم تجتمع فيه علامتا تأنيث، يقول: «وإنما حذفت تاء التأنيث حذراً من اجتماع التاءين: إحداهما قبل الياء، والأخرى بعدها، لو لم تحذف، إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثاً بالتاء، إذ كنت تقول: امرأة كوفتيّة، ثم طُرد حذفها في المنسوب المذكر، نحو: رجل كوفيّ»[3].

(١) ابن القواس: شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢٥٠. وانظر: الرضي: شرح الشافية ٢/ ٦.

(٢) الرضي: شرح الشافية ٢/ ٦.

(٣) الرضي: المرجع السابق. وانظر: الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٥٩٠، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٧٨.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث يمكن إجمال أهم النتائج المتوصّل إليها فيما يأتي:

أولاً: تركزت جهود علماء اللغة والنحو منذ بواكير الدرس النحوي على استقراء كلام العرب منثوره ومنظومه منذ العصر الجاهلي إلى عصرهم، وسلكوا في ذلك منهجاً علمياً يقوم على تصنيف المسموع من كلام العرب، ثم بناء قواعد ناظمة له، يميزون بها بين الفصيح وغيره، وهي ضوابط وكليات عامة تضبط مجاري الاستعمال اللغوي، اشترطوا فيها أن تكون عامة؛ حتى تمكّن من إلحاق الغائب من أوجه الاستعمال بالشاهد من الأمثلة المسموعة المنقولة عن العرب، المماثلة له في خصائصه، وهذا منهج متعارف عليه لقيام العلوم في شتى التخصصات. ومن شأن هذه القواعد العامة أن تحقق للعقل الاقتصاد الذاكري، كما تحقق الاتساق والتوافق في إدراك الظاهرة اللغوية موضوع الدرس، ولولا نزوع العقل إلى التعميم والشمول، لما قامت العلوم على الإطلاق.

ثانياً: يلحظ المتتبع للدرس النحوي نشأةً وتطوّراً أن جهود النحويون ‖ خصوصاً الرواد الأوائل منهم ‖ تركزت على جمع كلام العرب، ووضع القواعد الناظمة لما كان فصيحاً منه؛ فلم يولِ النحويون عناية كبيرة ظاهرة بالتنظير للمنهج العلمي الذي سُلك في دراسة اللغة، ولا لكيفية الوصول إلى النتائج والقواعد المقررة، مما يغري بعض الدارسين المتعجّلين باعتقاد أن النحويين ‖ خصوصاً الرواد منهم ‖ لم يكونوا يصدرون في درسهم للغة عن تنظير ومنهج واضح المعالم. ولو أمعن هؤلاء النظر لأدركوا أن هذا التنظير وهذه المنهج النظري كان ثاويا فيما دوّنه هؤلاء العلماء، يصدرون عنه فيما قرروه من القواعد والأحكام، وإن لم يفصحوا عن ذلك تمام الإفصاح في غالب الأحيان. وغالباً ما يكون التنظير وإيضاح المنهج النظري الشامل تالياً لاستكشاف العلم وفروعه.

ثالثاً: مما يؤكد عناية النحويين بتعميم القواعد الناظمة لما استقروه من كلام العرب المسموع، بناؤهم لقواعد لا تُعنى بالاستعمالات اللغوية المتشابهة تشابهاً ظاهراً فحسب، بل تشمل أيضاً تعميم قواعد ناظمة لاستعمالات لا يبدو تشابه ظاهر بينها في علة جامعة، وهو ما يشير إليه النحويون بعبارتهم المشهرة: حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه موجب،

أي ما عَرِي من علة ظاهرة على ما فيه تلك العلة؛ لوجه من وجوه الحمْل. وممّن عُني بذلك عناية ظاهرة رضي الدين الإستراباذي في شرحيه على «الكافية» و«الشافية» لابن الحاجب، وهو ما سعى هذا البحث لإبرازه، خصوصاً في المبحث الثاني منه. ومما يؤكد عناية الرضي بتعميم القاعدة النحوية أن المسائل التي أشير إليها في المبحث الثاني، والتي عُممت فيها القاعدة تطبيقاً لمسلك طرد الباب، شملت مسائل صرفية وأخرى نحوية، وشملت المسائل النحوية أنواع الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

رابعاً: عبّر النحويون عن ظاهرة «تعميم القاعدة» بألفاظ وعبارات عدة، لعل من أهمها: القياس، والاطراد بشتى تصرّفاته، والقانون الكلي، إضافة إلى عبارات أخرى تفيد تعميم القاعدة بالاعتماد على لفظ دالّ على العموم أحياناً، وفي أحيان أخرى يُكتفى بدلالة السياق والقرائن على ذلك.

خامساً: اعتنى النحويون بتعميم القاعدة النحوية منذ نشوء الدرس النحوي مع الرواد الأوائل من النحويين؛ كما يظهر من أمثلة متعددة وردت لدى هؤلاء النحويين، ثم ما لبث أن توسع هذا المسلك عند النحويين خلال مراحل تطور الدرس النحوي، ويبرز ذلك خصوصا في مدونات النحو المطوّلة، من شروح وحواشٍ وكتب خلاف نحويّ، إضافة إلى الكتب التي عُنيت بأصول النحو، وغيرها.

سادساً: وجود القليل الشاذ غير قادح في صحة القاعدة وتعميمها؛ والاعتراض بالشاذ على صحة تعميم القاعدة مفسد ليس لعلم النحو فحسب، بل لأكثر الصناعات والعلوم الأخرى؛ إذ «لو اعتُرض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم»[1]. و«الشيء إذا اطرد عليه باب، فصح القياس وقام في المعقول، ثم اعترض عليه شيء شاذ نزر قليل، لعلة تلحقه، لم يكن ذلك مبطلا للأصل، والمتفق عليه في القياس المطرد، ومثل هذا موجود في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والديانات»[2].

سابعاً: لم يشترط الرضي لإعمال مسلك طرد الباب وتعميم القاعدة أن يكون ثبوت الحكم لأغلب أفراد الاستعمالات اللغوية، ثم يحمل عليها غيرها طرداً للباب؛ إذ قد تثبت

(١) ابن السراج: الأصول ١/ ٥٦.

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ١١٣. وانظر: المرجع نفسه ٧٢-٧٣.

علة الحكم في الأقل ثم يطرد الحكم في الأكثر، كما قد تثبت في المساوي، ثم يطرد الحكم في نظيره؛ فـ«سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقل أو مساوية لها، فإنه قد يطرد في الأكثر، الحكم الذي ثبتت علته في الأقل»(١)، وذلك خلاف ما ذهب إليه غيره من النحويين كابن مالك الذي يقرر أن طرد القاعدة يكون إذا ثبت الحكم لأكثر الاستعمالات، ثم يمكن طرد القاعدة فيما قل من هذه الاستعمالات، وليس العكس، كما ظهر ذلك واضحاً في المسألة التي أشير إليها سابقاً، وهي: تسكين آخر الفعل الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك، حيث يقول: «التسكين عام، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال، لأن توالي الحركات إنما كان يوجد في الصحيح من: فَعَل وفَعِل وانفعل وافتعل وفعُل، لا في غيرها، ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل»(٢).

كما أن إعمال مسلك طرد الباب عند شارح «الكافية» و«الشافية» ليس على مستوى واحد في جميع المواضع؛ فقد يكون في موضع أولى وأحسن مما هو عليه في موضع آخر، يقول: «وإذا طرد باب تَعِد ونَعِد وأعِد فهذا أولى»(٣).

(١) الرضي: شرح الكافية ٤/ ١٨.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١/ ١٢٥. وانظر: أبو حيان: التذييل والتكميل ٢/ ١٤٤-١٤٥.

(٣) الرضي: المرجع السابق.

مراجع البحث

-أدب الكاتب، تصنيف: أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط. الرابعة، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

-الأزهية في علم الحروف، تأليف: علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع دار المعارف بدمشق، ١٤٠٢هـ (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق).

-أسرار العربية، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، طبع المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت.

- الأسس المنطقية للاستقراء النحوي، دراسة إبستمولوجية، أدهم محمد علي حموية، التجديد، المجلد العشرون، العدد الأربعون، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م.

-الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

-الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

-الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

-الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تأليف: أبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لها وعُني بتحقيقها: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط. الثانية، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

-أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي الحسن العلوي، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، ط. الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط. الخامسة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

-الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط. الثالثة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

-التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف: أبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. الأولى، ١٤٢١هـ/ ١٩٨٠م (من المجلد الأول إلى الخامس). ودار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م (ابتداء من المجلد السادس).

- التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، ٢٠٠٦م.

- التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط. الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: الشيخ محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن المفدى، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

-التفكير العلمي في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط. العربية الأولى، الإصدار الأول، ٢٠٠٢م.

-حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، د ت.

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر، ط. الثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

-الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، دون تحديد رقم الطبعة أو تاريخها.

-ديوان سلامة بن جندل، تحقيق: فخرالدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط. الأولى، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

-الرواية والاستشهاد باللغة، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط. الأولى، ١٩٧٢م.

-الاستدلال والبناء، بناصر البوعزاتي، دار الأمان، المغرب، ط. الأولى، ١٩٩٩م.

-سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبع دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

-شرح ألفية ابن معطي، عبدالعزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط. الأولى، الناشر: مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

-شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، المشهور بابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط. أولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

-شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية ٢٠٠٦م.

-شرح التصريف، عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

-شرح الجمل، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح ١٤٠٠هـ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر.

-شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، مع

شرح شواهده لعبدالقادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

-شرح الكافية للرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس.

-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: فهمي أبو الفضل، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، ود. محمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

-شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، د.ت، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي، تحقيق د. عمر فاروق الدباغ، مكتبة المعارف، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

-ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

-طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية.

-طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، مصر، ط. الأولى ١٣٧٣هـ.

-طرد الباب بحمل ما لا علية فيه على ما فيه علة، حمدي محمود جبالي، بحث منشور في مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد ١٨، العدد ١، ٢٠١٥م.

-طرد الباب على وتيرة واحدة ومظانه في العربية، محمد بن حماد القرشي، بحث منشور في جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد ١٥، العدد ٢٥، شوال ١٤٢٣هـ/ ديسمبر(كانون الأول) ٢٠٠٢م.

-العربية والإعراب، د. عبدالسلام المسدّي، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٣م.

-الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الثالثة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

-كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، القاهرة، ط. الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

-كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث ١١٦، ١٩٨٢م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق: جمع من المحققين، بيروت، مكتبة لبنان، ط. الأولى، ١٩٩٦م.

-اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبريّ، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط. الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

-مبادئ في أصول النحو، د. بن لعلام مخلوف، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر. د. ت.

-المرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، سوريا، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

-المسائل الحلبيات، صنعة أبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط. الأولى، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

-المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

-معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، شرح ألفية ابن مالك، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبين تحقيق د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، ط. أولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

-المقتصد في شرح الإيضاح: انظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح.

-المقتضب، للمبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

- المقدمة، لابن خلدون، تحقيق: أبي عبدالرحمن عادل بن سعد، ط الدار الذهبية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر د.ت.

-الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخرالدين قباوة، ط. الرابعة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

-المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.

- المنطق الحديث ومناهج البحث، د. محمود قاسم، القاهرة ١٩٦٦م.

-نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط. الثانية، دار الرياض للنشر والتوزيع.

-النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط. الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين بن عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، بيروت ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.